

■ من قمة القذافي الخماسية الى قمة فيصل - السادات الثنائية :

## دعم المقاومة «بأوراق العمل» والوساطات



اجراءات نيكسون المالية :  
«الفرمان الأميركي»

التعديلات على قانون النقد والتسليف واستحداث بنك الأمان  
محاولة حل أزمة الاستثمارات دون مس سيطرة المصارف الأجنبية

# MEAA جريدة يومية



باريس

\* الاقلاع الساعة ١٥ د ١١  
بطائرة بولينغ

\* السبت الاقلاع الساعة ٣٠ د ١٢





## نقابة مستخدمي الدواء تدعم تجار الدواء ضد العمال

الدواء نحنا منقطع برا .. لازم نوقف مع المعلنين ( تجار الدواء ) لضرب هالقرار وما اجزنا اذا المانم صحوا وعمرهن ما يشنوا دوا !!

هذا هو كلام مجلس النقابة الذي هو عضو في الاتحاد العمالي العام . انه يضع مصلحة ٢٧٠٠ موظف امسام مصلحة مئات الآلاف من الطبقات الفقيرة ضارباً عرض الحائط حتى بالمعلومات التي يفترض انه يعرفها قبل غيرهمها: انه لو خفضت اسعار الدواء بنسبة ٣٠ بالمائة فان ارباح تجار الدواء نطل مرفعة . هذا الامر يعرفه « مجلس النقابة » ، من قيمة الخصومات التي تعطى للبائعين ، التي نقول في اكثر الاحيان الـ ٥٠ بالمائة .

اطل المستوردون والموزعون ومعههم مجلس نقابة الموظفين بورقة تهديد .. واستعملوا ذلك نقالة الموظفين ،

مع استمرار معركة تخفيض سعر الدواء بين المستوردين وموزعي الادوية والصيدلة من جهة ، والطبقات الفقيرة والمتوسطة من جهة ثانية ، عمل تجار الدواء على جر المعركة الى مصيد آخر فاستعملوا عمال وموظفي الادوية كبش الحرة .

قام المستوردون باتصالات مع مجلس النقابة العميل ، لاشراكه في الضغط على الدولة من جهة ، وعلى الاتحادات العمالية التي ينسب الي اعداها من جهة ثانية ، تنفيذ المخطط الذي فشل في السابق عند تنفيذ الضمان الصحي في شباط الماضي . قام مجلس النقابة بالتحويل على العمال والموظفين قاتلا بالحرف الواحد : « اذا خفضنا سعر

## مجلة النجم العراقي الثوري في أوروبا تتحدث عن معاني الردة في السودان

كتبت مجلة «النصر» التي يصدرها النجم العراقي الثوري في أوروبا التعليق التالي حول أحداث السودان :

« دم الثوار بدأ يجري في السودان ايضا . ان الردة التي يزعمها النجيري اليوتناخذ بأرواح الشيوعيين والتقدميين السودانيين . لقد اصدر النجيري « التقدمي » بيانا مشابه للبيان فوق طاقة ١٢ الذي اصدره فاشست العراق في ٨ شباط ١٩٦٢ ، يدعو الى مطاردة التقدميين . ومن سيطارد التقدميين في السودان ؟ ان النجيري يعرف الجواب جيدا . وان رجلاه لا يبد سينفخا مشاهيد اسلحتهم لقوى الرجعية السوداء ، من جماعة الانتصار ، وعمال المخابرات المصرية ، وعمال الاستخبارات الاميرالية لكي تقوم بقمع الجماهير المزدل . لقد جندت كل قوى الردة والرجعية في السودان خلال ساعات قليلة من التحرك القمعي لسيلا الجيوش ، والذي كان من المحتمل ان يفتتح اتفاقا لتسليم الجماهير وتسليمها ضد الرجعية البرجوازية الحاكمة ، في طريق الثورة الشعبية ، وتلت في ذلك الاسناد المباشر من اطراف حلف الهزيمة الوياحي .

وتنهار اليوم في السودان عسدة اوامهم نشرها معادو الفكر الثوري ، وبضمنهم التحريين الجدد ، اولها اوامم الكفاح السلمي للوصول الى السلطة ، والتقاليد الديمقراطية المعروفة في هذا البلد او ذاك والتي شهدناها تهشم في السودان في ساعات معدودة لتقلب الى غاشية سوداء ، وتأتيها وهم الدور القمعي المتصاعد — على حد زعمهم — لاحكام البرجوازية

« نلت وكالات الانباء والصحف نيا ورد في صحيفة « عمان المساء » الاردنية بشأن اطلاق سراح الخاضع الميزاز صالح واقت عضو المكتب السياسي للجنة وعضو اللجنة التنفيذية لظلمة التحرير الفلسطينية من سجون الرجعية الاردنية . ان اللجنة الديمقراطية تمثل لجماهير الشعب الفلسطيني والامة العربية وكل القوى التقدمية والديمقراطية في العالم ان التبا المكون ليس صحيحا ولا زال

القتال الدوائي صالح واقت في سجون المخابرات الاردنية وهو محتجز في الزنازة رقم ٧ في بنابة المخابرات بصان .

لقد منعت السلطات الاردنية عن الاخ راقت الادوية ووزارة الطبيب رغم انه لا زال يعاني من اصابه في ساقه اليسرى اثر معركة وقعت مع قوات العدو الصهيوني في مدينة جنين بالضفة الغربية في نيسان ١٩٦٨ . والمعروف انه تمكن مع دورته المقاتلة من الافلات من حصار القوات الاسرائيلية بعد اصابته حيث اجريت له اكثر من عملية جراحية لساقه في مستشفى الدكتور ملحي في عمان .

صرح ناطق بلسان لجنة الاعلام في اللجنة الشعبية الديمقراطية بما يلي :

لجنة الاعلام في اللجنة الشعبية الديمقراطية بما يلي :

حدث احيانا ان تلجا الديكتاتوريات العسكرية الى اسلوب « الاستفتاء الشعبي » كلما لاحت لها بوادر معارضة تهدد ، الى هذا الحد او ذاك ، تسلطها المطلق . فستدعي « الشعب » الى املاء البطاقات ويتم الموافقة على تعديل المادة ٢٢ من قانون الضمان .

واخيرا ان موقف النقابة الحالي كان يادرة تراجع . وحتى يكون موقف النقابة صحيحا يجب اشراك الموظفين والعمال في درس الخطوات اللازمة وذلك بعقد جمعيات عمومية .

— ليقف موظفو المستودعات والمستوردون بدا واحدة في وجه المستفيدين من اجل نيل حقوقهم المشروعة ، واعطاء الطبقات المستغلة مطلبها ما زالت تناضل من اجله ، وهو تأمين الدواء .

وقعت الهيئات الطلابية العربية عرضة استنكار لواقف السلطة السودانية جاء فيها :

« نحن الهيئات الادارية لرابطة الطلبة العرب ، لجمعية الطلبة العراقيين ، لندوة الطلبة العرب السوريين في جامعة مابنس — ألمانيا العالي والتحريرية العالية المعاصرة . « — ان كليات الحزب الشيوعي العراقي هذه ، والتي جاءت في البيان الموجه الى الحزب الشيوعي السوداني التي اردت بحركة ١٩ تموز المودة الى مسيرة الثورة الوطنية — الديمقراطية التي قامت سنة ١٩٦٩ .

ان هذه الاساليب الوحشية ، من اعدامات بالجلية بدون محاكمات شرعية وعقوبة ، تفقد القانون نبراسا لها ، فهي دليل اكيد على انزال الطغمة الحاكمة العسكرية في السودان الى مواقع الرجعية والتخالف

## الجمعة الشعبية الديمقراطية تد على ادعاءات السلطة الأردنية باطرد سراح صالح رائف

ومن المعروف ان الاخ راقت وقع في الاسر بين يدي القوات الكمية بينما كان يقود قوات الثورة الفلسطينية في منطقة جرش في تموز الماضي . وما فشلت القوات الصهيونية في تحقيقه عام ٦٨ فتحت القوات المصرية الاردنية لاسرائيل في عام ١٩٧١ حيث لا زالت تعتقل الدوائي القائد في سجونها البربرية .

ان اللجنة الديمقراطية تعلن للامة العربية ان الاخ راقت لا زال في سجون الرجعية ، وعلى الرجعية ان تتحمل كاملا مسؤوليتها في عملها الاجرامي اذا كان قد لفق به اي سوء . »

## شرطا الخيري لقبول نتيجة الاستفتاء

من هذا القبيل ..

لكن من القادر ، كما فعل الخيري ، ان تنقل هذه « الاشياء » الى تهديد الشعب بان لا قبول بنتائج الاستفتاء الا بشرطين « حبيبين » : الحصول على اكثر من ٩٥ بالمائة من الاصوات والاستعداد لبلاسي السري العسكري !!

وكذا وسط فرقته في الدماء ايضا لا تتخلف ديكتاتورية الخيري عن مزاغة التاريخ !

## الطلبة العرب في ألمانيا الغربية يستنكرون الأدهاب الدموي في السودان

مع الامبريالية .

ان تصحية قادة الحركة الوطنية — الديمقراطية جسديا ، كرئيس اتحاد نقابات العمال السوداني ونائب رئيس اتحاد نقابات العمال العالي الخاضع للشيخ احمد الشيخ ، والسكرتير العام للحزب الشيوعي السوداني الناضل خالق محبوب ، ورفق شعار العداء للشيوعية ، ومكافحة نشاطات القبايل العمالية والقطاعات الشعبية ، كل هذا لا يخدم ولا يمكن ان يخدم حركة التحرر الوطني العربية ، انما هو تمكين للرجعية المحلية بالتخالف مع الامبريالية العالية فيسقط سيطرتها على المنطقة بأسرها .

علامة على ذلك ، فأتنا نرى بان هناك ارتباطا قويا بين الثورة المضادة في السودان وبين الأحداث الأخيرة التي وقعت في بعض البلدان العربية — فالتصحية الدموية قصائل حركة

القاومة الفلسطينية في الأردن ، وضرب الانقلاب الوطني الذي حدث في مراكش بطريقة بربرية ، وانحرف الحكومة المصرية بعد وفاة عبد القاصر عن مواقع النضال ضد العدو الصهيوني الى مواقع التخالف والمقاورة مع الولايات المتحدة الاميركية لحل مشكلة الشرق الاوسط على حساب ابناء شعب فلسطين ، والنضال ضد القادة الشيعيين الشوفيين ، واخيرا وليس اخرا الثورة المضادة في السودان التي لم تنته بعد ، والتي تصنف ضرب الطلائع الثورية للحركة الديمقراطية الشعبية هناك ... كل هذه الأحداث التي انتهت بتفوية مركز اليمن العربي ، تشير الى تنفيذ مخطط استعماري على نطاق العالم العربي بأسره .

لهذا فنحن نناشد ضمير جيوش القوى الوطنية والديمقراطية في أرجاء الوطن العربي للوقوف صفا واحدا وبحزم امام هذه الحقبة من الازمة التي نشنها القوى الرجعية والفاشستية الاجرامية اذا كان قد لفق به اي سوء . »

بعد تخفيض قيمة الجنيه الاسترليني في ١٩ تشرين الثاني ١٩٦٧ ، أقر مجلس الشيوخ الاميركي الفاء النفطية الذهبية للدولار .

منذ ذلك الحين والدولار عرضة لهزات متواصلة كانت السلطة الاميركية تحبها على العملات الأوروبية وعلى الاوضاع الاقتصادية العامة ( لا سيما اوضاع الطبقة العاملة والاداء ) في البلدان الرأسمالية . ولم تكن قرارات نيكسون ، في ١٥ اب الحالي ، الا « فرمان الاميركي » — كما يدعوه فيليب سيمينو محرر « لوموند » الاقتصادي — الذي يحسم الازمة مؤقتا لصالح المصالح الاميركية .

ما هي قرارات نيكسون ؟

١ — التعلق المؤقت لتحويل الدولار الى ذهب ، « او الى غيره من وسائل الاحتياط ».

عندما تمجز عملة كالمعملة الاميركية ، وهي وسيلة الاحتياط الرئيسية في العلاقات التجارية الرأسمالية ، عن ان تتحول الى التحويل غير المحدود ، فهذا يعني ان تغطيتها الذهبية ، او الاحتياطية ، غير كافية مما يؤدي الى تخفيض قيمتها بالقدر الذي يناسب ، تقريبا ، مع قيمة القطعة . لذلك يسارع نيكسون ، في خطابه ، الى تطين الاميركيين : « اذا اردتم شراء سيرة اجنبية ، او اذا اردتم ان تقوموا بسياحة في الخارج ، فان شروط السوق قد تؤدي الى تخفيض قوة شراء دولاركم . اما اذا كنتم تشترون سلعا اميركية ، شانكم شان معظم الاميركيين ، فان قيمة الدولار ، غدا لن تختلف عنها اليوم » .

٢ — فرض ١٠ بالمائة ، تعرفه اضافية على البضائع التي تستوردها الولايات المتحدة . « ان نتيجة هذا الاجراء هي زيادة مقدرة البضائع التي يصنعها المليون الاميركيون على المنافسة ، وذلك بإلغاء الامياز الجائر الذي يتمتع به بعض منافسينا » .

٣ — تجريد الاجور والاسعار ، في الداخل ، خلال تسعين يوما . وطالب نيكسون الشركات بتجديد سعر اسهمها وتوزيع ارباحها . واعلن الرئيس الاميركي ان الادارة لن تراقب هذا التجديد بل ستتركه لشعاع الاميركيين ومبادرتهم .

٤ — اجراءات تشجيع للاستثمارات الجديدة : اعفاء الاستثمارات الجديدة من .. بالمائة من

## أزمة الدولار

## اجراءات نيكسون المالية

## «الفرمان» الأميركي

الحربية ، اخذ يؤثر على العملات الاخرى ، لا سيما الأوروبية الغربية منها . ففي تموز ١٩٦٤ ، وكان العالم الامبريالي ، تحت سيطرة الولايات المتحدة يخرج منتصرا من حرب مع النازية ، عقد اتفاق بريتون — وودز . ونص الاتفاق ، في مادته الرابعة ، على الا يشترى الاعضاء ومقمو الاتفاق ذهبيا بسعر يزيد او ينقص اربالعة عن السعر المحدد المعلن .

من المبين ان هذا الاتفاق قيد العملات الاخرى ، لا سيما وان الدولار خفف الاسترليني عملة احتياط الى جانب الذهب . مما فرض على المصارف غير الاميركية ان تشتري الدولار وان تدفع مقابلته من عملتها الوطنية حتى ولو كان مركز الدولار قد اخذ يتزعزع .

وهذا ما حدث مع المارك الالمانى . بينما كان الميزان التجاري الاميركي يعرف عجزا متزايدا ، وذلك لأول مرة خلال القرن كله ، كان وضع العملة الالمانية يتردد نتيجة ميزان مدفوعات ايجابي ، وتراكم احتياط ذهبي ودولارات تحت شكل الفارق بين وضعي الدولار والمارك هذا سهلا للضاربين الذين يوظفون أموالهم في العملات — والمصارف الالمانية من اختصاصي الضاربين — املين ان يؤدي الفرق فيما بينها الى ربح سريع وسهل . فتهافت المضاربون على الفارق القوي ، واولها المصارف ، يشترون كميات منها مقابل دولارات ، املين ان يرتفع سعرها فيعودون الى بيعها بسعر اكبر من سعر المشتري . ويحققون ارباحا تزداد بقدر ازدياد الفرق بين اسعار العملات . في ٢١ تموز كان الفرق بين سعر المصارف الرسمي ، بالنسبة للدولار ، وبين سعره الفعلي قد بلغ ٥٠ بالمائة لصالح السعر الفعلي . في ٩ اب الجاري ، ارتفع الفرق الى ٨ بالمائة . هذا رغم ان المارك كان قد عرف ارتفاعا في قيمته ، ٢٤ تشرين الاول ١٩٦٩ ، بنسبة ٨٠ بالمائة . وهذه النسبة تقابل ارباح المضاربين الذين باعوا دولارات واشتروا كميات من المارك اخذت تساوي اكثر من قيمتها . ولكن من يدفع الفرق ؟ الاقتصاد الوطني طيعا . فحسب الاتفاقات المعقودة ، لا بد للبلدان الغنية من شراء الدولار بسعره الرسمي : ٣٥ دولارا للارنجة من الذهب . بينما بلغ السعر الفعلي اكثر من ٤٠ دولارا ( قارب الـ ٤٤ ) في ١٦ اذار ١٩٦٩ ) . والمصارف المركزية تدفع الفارق من احتياطها ، مما يضطرها لشراء الذهب فخاما عن الدولار . وقد استمرت الولايات المتحدة تضغط على « حلفائنا » الالمان ليرفعوا سعر عملتهم لانقاذ تهافت المضاربين عليها ، ولاتفاف سيل الدولارات الوافدة الى المصارف الالمانية واليابانية والسويسرية والفنسية والكندية ... دون ان تأخذ بعين الاعتبار الاضرار التي تلحق بهذه البلدان نتيجة رفع قيمة عملتها : رفع اسمها ، هانتها ، وبالتالي اضعاف تجارتها . كل ذلك كي لا تضطر الولايات اسعد تخفيض قيمة دولارها . وبالتالي ارباح اصحاب الاموال ،

وهذا ما رمت اليه الاجراءات الأخيرة . فالاعفاءات الضريبية ، والغاء بعض الضرائب سوف يؤدي الى تشجيع الاستثمار الداخلي . مما يخفف من وطأة بطالة موهقة تتراوح بين ٥ و ٨ ملايين عامل . حتى لو أدى ذلك الى تراجع في مستوى معيشة العمال الاميركيين .

ان مجمل الاجراءات الاميركية يصب في محاولة التخفيف من حدة التناقض بين الامبريالية الاميركية والامبرياليات القديسة ( الأوروبية والاسيوية ) ، لكن لصالح الولايات المتحدة . مما جعل البلدان المنافسة الى استثمار الحماية الاميركية للانتاج الاميركي ، حماية سوف تؤدي الى تضرر البلدان المنافسة . والى انخفاض وتائر انتاجها ، افسى اجور عاملها . لكن ذلك قد يؤدي ايضا الى اتساع الجهة المعادية للامبريالية الاميركية وتشمل قلت كانت مترددة حتى اليوم في الانضمام الى هذه الجهة .

قيمة الالات المستخدمة في الصناعة ، خلال السنة الاولى ، ومن ٥ بالمائة من قيمتها خلال السنة الثانية ، الفاء ضريبة ٧ بالمائة على السيارات الاميركية المبيعة مما يخفف ٢٠ دولار من قيمتها ، تخفيض الضريبة على الكتلين ، تخفيض التكاليف الاتحادية (المركزية) لاربعة مليارات والاستفتاء عن ٥ بالمائة من الموظفين الاتحاديين ، وخفض ١٠ بالمائة من قيمة العمولة الخارجية .

هذه هي الاجراءات التي غلبها رئيس الولايات المتحدة ، والتي تشكل خطوة اولى نحو تخفيض قيمة الدولار ، بنسبة تقرب من ١٠ بالمائة ، وذلك شرط ان توافق الدول الأوروبية الكبيرة واليابان على رفع قيمة عملتها بنسبة تتراوح بين ٣ و ١٥ بالمائة ( حسب رأي بعض الخبراء ) .

ما هي النتائج الموقعة او المفترضة لهذه الاجراءات ؟

يشكل التعلق المؤقت لتحويل الدولار الى الاميركي من المعدن الى الخارج . بعد ان تلقى مجلس الشيوخ النفطية الذهبية ، عام ١٩٦٨ ، لم يتقيد الولايات المتحدة بآلة حدود تمنع التفرغ التي نلت الحرب العالمية الثانية ، ولكن بصورة خاصة خلال السنوات العشر الماضية ، كان عجز ميزان المدفوعات ( الميزان الاساسي ) مستورا . وتراوح العجز بين ١٩٦٢ و ١٩٧٠ ، ما بين المليار والملياري دولار . وقد نتج ذلك بصورة اساسية عن مدفوعات الحرب الفينانية وعن عملية « استثمار » اقتصادي فعيلة لاوروبا الغربية واكتلترا . شكلت الحرب العدوانية على فيتنام عينا تقيا على كاهل الاقتصاد الاميركي . فبعد التنشيط الاولى لتجارة السلاح والعمالة ، اخذت المصاريف الطائلة ، تشكل عائقا في وجه توازن المدفوعات الاميركية . اما الرساميل الموظفة في أوروبا الغربية واكتلترا فقد هدفت الى وضع اليد على المؤسسات الصناعية الرئيسية : الصناعات الكيماوية والالكترونية . بينما كانت ممتلكات الولايات المتحدة من الدولارات الذهبية لا تتجاوز الالاميين المئمة ( وهي اكر كمية تملكها دولسة في العالم كانت ممتلكاتها في الخارج لا تقل عن ستة اضعاف احتياطها الذهبي . وهذا يعني ان الامبريالية الاميركية كانت تنمو وتنسج بدون مقابل داخلي من احتياط او رصيد .

ولا كانت العلاقات التجارية وانتقال رؤوس الاموال ، تتم في سوق عالية متزايدة الاتهام والتوحيد ، فان نقص الاحتياط الاميركي ، مع تزايد تصدير رؤوس الاموال والمصرفات ،

١ — الميزان التجاري + ميزان الخدمات + حركة رؤوس الاموال .

وكي لا تضطر لاتباع سياسة اقل عدوانية في الهند الصينية . لكن ضغوط المضاربين ، الناجمة عن استمرار تدفق الاموال الاميركية وعجز الميزان التجاري ، وضعت الولايات المتحدة امام كارثة محققة : اما ان تضحي باولوية الدولارات وانتهاكه المستمر لقيمة العملات الوطنية الأوروبية ، وغير الأوروبية ، واما ان يخل كل نظام النقد والتجارة الامبريالي نتيجة جيود اقتصادي فادح خارج الولايات المتحدة وداخلها .

لكن تعلق تحويل الدولار الى ذهب ليس الا الاجراء الوحيد . فالامبريالية الاميركية لا تني

حماية عملة شركاتها ولا تجارتهم . بل

بالمعكس . فالانتاج الكندي ، وانتاج السوق الأوروبية المشتركة واليابان ، يشكل منافسة حادة للانتاج الاميركي في مقر داره . وهذا هو سبب العجز التجاري . لذلك فرض الاجراء

الثاني ضريبة اضافية ١٠ بالمائة على نصف المستوردات الاميركية . لكن النصف المفق من

الضريبة هو الذي يتضمن المواد الأولية او البترول . وهي عناصر اساسية في تحديد سعر السلع الداخلية . اما النصف الاخر فهو الذي يتضمن السيارات والالات على انواعها . ولما كان الاجراء الرابع قد حرر السيارات

الاميركية من ضريبة الـ ٧ بالمائة ، يؤدي ذلك الى توجيه ضربة لصناعة السيارات المنافسة :

الصناعة الالمانية والصناعة اليابانية . ولا شك

تستفيد هذه الصناعات من انخفاض سعر عملتها الرسمي بالنسبة للدولار . مما يتيح

لها قدرة كبيرة على المنافسة اخذت نتائجها

تطلع داخل السوق الاميركية .

ويكسب الاجراء الثالث المنتجات الاميركية قدرة اضافية على المنافسة . فتجديد الاجور والاسعار يؤدي الى تخفيض التتوجهات الاميركية ، وبالتالي الى تثبيت اسعارها . كما انه يؤدي الى القاء تبعه ضريبة الـ ١٠ بالمائة الإضافية على عاتق المستوردين الذين اما ان يحاولوا حمل مصدري البلدان الاخرى على القيام باعبائها ، واما ان يخفصوا مستورداتهم . مما يفسح المجال امام المنتجات المحلية ، ويضع الانتاج المحلي .

وهذا ما رمت اليه الاجراءات الأخيرة . فالاعفاءات الضريبية ، والغاء بعض الضرائب سوف يؤدي الى تشجيع الاستثمار الداخلي . مما يخفف من وطأة بطالة موهقة تتراوح بين ٥ و ٨ ملايين عامل . حتى لو أدى ذلك الى تراجع في مستوى معيشة العمال الاميركيين .

ان مجمل الاجراءات الاميركية يصب في محاولة التخفيف من حدة التناقض بين الامبريالية الاميركية والامبرياليات القديسة ( الأوروبية والاسيوية ) ، لكن لصالح الولايات المتحدة . مما جعل البلدان المنافسة الى استثمار الحماية الاميركية للانتاج الاميركي ، حماية سوف تؤدي الى تضرر البلدان المنافسة . والى انخفاض وتائر انتاجها ، افسى اجور عاملها . لكن ذلك قد يؤدي ايضا الى اتساع الجهة المعادية للامبريالية الاميركية وتشمل قلت كانت مترددة حتى اليوم في الانضمام الى هذه الجهة .



## الجهة الشعبية الديمقراطية توضح الموقف من "ورقة العمل" المصرية - السعودية

أدلى ناطق بلسان لجنة اعلام الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين ، بمايلي: « اذاعت بعض وكالات الانباء ان الاخ ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لخطية التحرير الفلسطينية قد وافق على « ورقة العمل » التي تقدمتها البعثة المصرية - السعودية والتي تقوم بدور الوساطة بين حركة المقاومة والسلطة الرجعية الأردنية .

ان الجبهة الشعبية الديمقراطية اباننا منها بالوحدة الوطنية وبالقيادة الجماعية لحركة المقاومة نعلن لجاهير شعبنا ان اللجنة التنفيذية لخطية التحرير الفلسطينية لم تجميع حتى الان لناقشة أية « ورقة عمل » او أي مشروع وساطة » . ولا تدري مدى صحة « الواقعة » المسبوبة لالاخ ياسر عرفات .

ان اللجنة التنفيذية التي تضم جميع الفصائل الاساسية لحركة المقاومة هي وحدها المسؤولة عن رسم سياسة حركة المقاومة في المرحلة الراهنة ، ولذا فان كل ما يتفق بصورة شعبنا وبقيته الوطنية وعلى كافة المستويات هو ملك للقيادة الجماعية اللجنة باللجنة التنفيذية .

ان اللجنة التنفيذية وبعد اجتماعات دامت ثلاثة ايام في اواخر شهر تموز الماضي والتي حضرها جميع ممثلي فصائل حركة المقاومة قد حددت موقفها من الحكم الأردني بوضوح فسي مذكورة قمتها وفود المقاومة الى الدول العربية وعلى راس بوند الحكرة « ان لا نقعة للمقاومة ولشعبنا بالحكم الرجمي الأردني الذي ذبح

١ - حقه في حمل السلاح باتجاه العدو الصهيوني وبحرية مطلقة .

٢ - حقه في التدريب وحمل السلاح للدفاع عن الشعب والثورة في الضفة الشرقية تجاه حملات الابداء الرجعية الاستعمارية .

٣ - حقه في التعبئة الجماهيرية والتنظيمية حول الثورة .

٤ - وقف الحملات العسكرية البوليسية على الثورة والشعب واطلاق سراح جميع المعتقلين من القاضيين والفدائيين الذين ترحم بهم سجون السلطة الأردنية ويعانون أشيع نواع التعذيب الجبري .

٥ - حق شعبنا في تقرير مصيره بنفسه واعتبار اللجنة التنفيذية والمجلس الوطني

## .. والجهة الشعبية ترفض « ورقة العمل » وتدعو إلى مقاطعة النظام الأردني

أصدرت الجهة الشعبية لتحرير فلسطين بياناً رفضت فيه شروط الوساطة التي تقومها البعثة المصرية - السعودية والتي تضمنتها « ورقة العمل » لحل الأزمة بين حركة المقاومة والنظام الأردني .

وقد جاء في بيان الجبهة : « اننا في الجهة الشعبية لتحرير فلسطين ونحن نحدد طبيعة التناقض مع هذا النظام ( أي النظام الأردني ) ، نرفض كل اشكال الوساطة معه والتي اثبتت تجاربنا المريرة السابقة انها تاتي في النهاية لصالح النظام الكلف بسحق حركة المقاومة .. » .

واشارت الجبهة في بيانها الى انها لا ترى سبيلا للتعايش مع النظام الأردني ودعت الى قطع جميع اتصالات معه واستخاطه .

واكدت الجبهة في بيانها ايضا انه يتوجب على حركة المقاومة « ان تتخذ قرارها التاريخي بقطع كل علاقاتها بالنظام الرجمي المعامل في الأردن الذي يشكل عبقة اساسية في الطريق نحو تحرير فلسطين » .

ومضى بيان الجبهة قائلا : « ان انظمة الهزيمة والاستسلام تخشى حركة الجماهير الثورية ، لذلك نراهم تعمل جاهدة لشن حركة المقاومة ، والتحريض على تصفية بعض الفصائل الاساسية بها ، والعمل لاحتوائها تهديدا لتفويضها الى نظام هزيل عاجز بشارك تلك الانظمة المتخاذلة لتقبل الحلول التصفوية والاستسلامية التي قبلت بها انظمة الهزيمة .

اننا في الجهة الشعبية نصر على ان المقاومة طليعة ثورية لشعبنا المحب والشهد منذ ٢٣ عاما ونرفض ان تغيب هذه الصورة عن ذهننا ، ان تجارب الثورات المتصرفة في العالم تعلمنا انه في كل عملية انعطاف تاريخية في حياة أية ثورة لا بد من اتخاذ المواقف الثورية الحاسمة مهما كانت مساوئها ونتائجها الأولية الممرعة ، الان النصر في النهاية يظل دوما للشعوب التي تقايل في سبيل ارضها وحرمتها . »

لنظمة التحرير هي المسؤولة عن مصير شعبنا ونورنه محليا وعربيا ودوليا .

٦ - رفض الدعوات الانفصالية الرجعية التي تقودها العناصر الرجعية الفلسطينية في الضفة الغربية ( وهي ذات العناصر التي شكلت اداة النظام الأردني الادارية والقضيه قبل ٦٧ وبعد ٦٧ بقي النظام الأردني يدها بالمساعدات والاموال المسخية لضمان استمرار ولائها له ) . هذه الدعوات التي تدعو الى تقرير مصير الضفة الغربية . والثورة الفلسطينية ترفض هذه الاتجاهات الانفصالية الرجعية التي تخدم الامبريالية واسرائيل ، وتدعو الى حماية وتجميع وحدة الشعب والفلسطين على اسياس وطنية ديمقراطية تضمن حقوق شعبنا كاملة ، وفي ظل

١ - حقه في حمل السلاح باتجاه العدو الصهيوني وبحرية مطلقة .

٢ - حقه في التدريب وحمل السلاح للدفاع عن الشعب والثورة في الضفة الشرقية تجاه حملات الابداء الرجعية الاستعمارية .

٣ - حقه في التعبئة الجماهيرية والتنظيمية حول الثورة .

٤ - وقف الحملات العسكرية البوليسية على الثورة والشعب واطلاق سراح جميع المعتقلين من القاضيين والفدائيين الذين ترحم بهم سجون السلطة الأردنية ويعانون أشيع نواع التعذيب الجبري .

٥ - حق شعبنا في تقرير مصيره بنفسه واعتبار اللجنة التنفيذية والمجلس الوطني

والقد استطاعت قوامنا ان تكبد العدو الخسائر

التالية :

١ - الحاق اضرار بالغة في الارواح والمعدات

٢ - اشغال الثيران في مخيمات العدو

٣ - اسكات مخفيته . وعادت قوامنا الى قواعدها سالمة .

بلاغ عسكري رقم ٢١٢ - ٧١ بتاريخ ٧١-٨-٢٠٠٠ قامت مجموعة المفعية التابعة لجيش التحرير الشعبي في المنطقة الوسطى بصيف مركز وعنيف على القاعدة الجوية البريطانية في صلالة . وقد نتج عن هذا القصف الخسائر التالية :

١ - الحاق اضرار بالغة في الارواح ، وقد اعلن حالة الطوارئ في القاعدة الاستعمارية لجميع الاطباء ، وذلك لمعالجة الجرحى الذين لم يعرف عددهم حتى الآن .

٢ - تدمير اربع سيارات عسكرية مع كراج السيارات .

٣ - اشغال الثيران في مخازن القاعدة ، وشوهت سيارات الاطباء للعدو وهي تحاول اخفاء الثيران التي استخمت طوال الليل .

بلاغ عسكري رقم ٢١٢ - ٧١ بتاريخ ٧١-٨-٢٠٠٠ قامت مجموعة من طائرات العدو الاستعماري البريطاني بتشيط المظففة الواقعة قرب وادي « جردوم » وذلك في تمام الساعة العاشرة صباحا فاشتكت مهها دفاعاتنا الارضية المضادة للطائرات واصيبت اعداها ولالت الاخرات بالفرار .

اما من جانبنا فلم يصب احد باذى .

بلاغ عسكري رقم ٢١٤ - ٧١ بتاريخ ٧١-٨-٢٠٠٠ وفي الساعة الخامسة صباحا ، قصفت مدفعينا مواقع العدو الاستعماري الذي تسال الى كديت بالنظفة

حكم وطني ديمقراطي يصون وحدة الشعب ويشكل قاعدة رئيسية لاستمرار الثورة وندعيمها .

٧ - ان اللجنة التنفيذية ستحدد موقفها من اية دولة عربية على ضوء موقفها من النظام الرجمي الأردني من جهة ، وموقفها من حقوق شعبنا الوطنية في حمل السلاح ومتابعة كفاهه المسلح حتى تحرير كامل ترابه الوطني . هذه هي البنود الرئيسية في مذكرة اللجنة التنفيذية ، وعلى ضوءها ستقرر اللجنة التنفيذية الموقف من اية « ورقة عمل » تقدم بها اية وساطة عربية ، محزين بذات الوقت من مخططات السعودية الرامية الى تصفية الثورة على مراحل ، كما كشفت تصريحات السقا بتاريخ ٧-٧-١٩٧١ .

## عمليات عسكرية لجيش التحرير الشعبي (العلم ظفار)

الغربية ، وكان القصف مركزا وشديدا على العدو مما جعله يهرب من نيران مدفعينا الى مركزه في نقيبت ، بعد ان تكبدت خسائر فاحشة في الارواح والمعدات وعادت قوامنا الى قواعدها سالمة .

بلاغ عسكري رقم ٢١٥ - ٧١ بتاريخ ٧١-٨-٢٠٠٠ انفجر لغم ارضي والذي زرعه مجموعة الهندسة القابضة لقوات جيش التحرير الشعبي في سيارة كبيرة نوع بيغفورد ، وكانت محملة بالبنود المرتقة وفي طريقها الى مركز المعاصرة التابع للعدو . فخطفت السيارة بن فيها تحطيا كاملا .

بلاغ عسكري رقم ٢١٦ - ٧١ بتاريخ ٧١-٨-٢٠٠٠ تسلمت مجموعة من قوامنا الباسلة الى المرتفعات المحيطة بالعدو وفي مدينة طاقه ، ومن مسامتة قريبة ، ففتحت قوامنا نيران اسلحتها الرشاشة والاونوميائية على مواقع العدو . نتج عن ذلك قتل ٤ جنود للعدو واصيب اخرون بجروح . ورجعت قوامنا الى قواعدها سالمة ، رافعة راية النصر .

بلاغ عسكري رقم ٢١٧ - ٧١ بتاريخ ٧١-٨-٢٠٠٠ تحركت مجموعة من قوات العدو من مركز « بينين » الى وادي مذهوب بالنظفة الشرقية ، وكانت قوامنا ترتاق هذا التحرك . فقصت كمان للعدو ، وما ان اقترب العدو من كماننا حتى اطلقت عليه قوامنا النار من مختلف اسلحتها الخفيفة والمتوسطة . واستمرت الحركة لمدة ٤٥ دقيقة . وكانت خسائر العدو في هذه الحركة ما يلي :

١ - قتل وجرح ٢٨ جندي مرتزق وعميل .

٢ - قتل ضابط بريطاني برتبة كبيرة ، كان على رأس القوة .

٣ - تدمير جهاز لاسلكي .

اما من جانبنا فقد استشهد البطل المناضل الرضيح احمد اسلم .

ورجعت قوامنا الى قواعدها رافعة راية المصف الثوري النظم ، ومساعدة الرضيح الشهيد احمد اسلم ، بانها على درب الفضل لسائرة حتى يتم تحرير بلاتنا وشعبنا من كافة انواع القهر والتخلف والفساد الذي يمارسه الاستعمار البريطاني وعياله على جماهير شعبنا .

بلاغ عسكري رقم ٢١٨ - ٧١ بتاريخ ٧١-٨-٢٠٠٠ قامت مجموعة المفعية التابعة لجيش التحرير الشعبي بصيف مدفعي على مركز العدو « نقيبت » . واستمر القصف لمدة ١٥ دقيقة . تكبد العدو من جراء هذا القصف خسائر جسيمة في الارواح والمعدات ، لم تعرف حتى كتابة هذا البلاغ .

كان لنطق التحدي الذي اتى فيه العهد الحالي ان يفرض عليه ما ان تسلم مقاليد الحكم ان يتصدى لتراكبات من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية اتجهت نحو التآزم العنيف منذ حادثة انقرا وهزيمة حزيران .

وقد استطاع هذا العهد بفضل تعفنن الاجهزة القابضة المالية والتهازية قيادتها الهيمنية ان يتوصل الى تسوية للضمان الصحي لم يتوقف ارباب العمل منذ شباط الفات من محاولات نهشها واسترجاع قسم كبير من التنازلات التي تضطر لتقديدها . كما تمكن بفضل منقني المراوغة والدجل في ثياب الحوار والديمقراطية من ازالته وبفضل اساليب القمع المتروعة التي استعملها ان ينجح زخم حركة طائفة ومطالبة واسعة واكثر وعيا لصلاتها وان يعزله ويفشلها . وفرض هبة السلطة ووطد الامن بديالياته وعسكره في مكار والبقاع وطرابلس وبمشافه وشرطته في بيروت والمطاحن . ويسر له التراجع العربي وتضاعف المد الرجمي في لحظة من ضرب المقاومة في الاردن الى

الغالب الاسد ومجيء السادات وصداقتها مع فصيل في ظل الاتحاد الثنائي .. انقضاء عربيا ضروريا لاتعاضد حركة الضائع والاموال الباسلة الى المرتفعات المحيطة بالعدو وفي مدينة طاقه ، ومن مسامتة قريبة ، ففتحت قوامنا نيران اسلحتها الرشاشة والاونوميائية على مواقع العدو . نتج عن ذلك قتل ٤ جنود للعدو واصيب اخرون بجروح . ورجعت قوامنا الى قواعدها سالمة ، رافعة راية النصر .

بلاغ عسكري رقم ٢١٧ - ٧١ بتاريخ ٧١-٨-٢٠٠٠ تحركت مجموعة من قوات العدو من مركز « بينين » الى وادي مذهوب بالنظفة الشرقية ، وكانت قوامنا ترتاق هذا التحرك . فقصت كمان للعدو ، وما ان اقترب العدو من كماننا حتى اطلقت عليه قوامنا النار من مختلف اسلحتها الخفيفة والمتوسطة . واستمرت الحركة لمدة ٤٥ دقيقة . وكانت خسائر العدو في هذه الحركة ما يلي :

١ - قتل وجرح ٢٨ جندي مرتزق وعميل .

٢ - قتل ضابط بريطاني برتبة كبيرة ، كان على رأس القوة .

٣ - تدمير جهاز لاسلكي .

اما من جانبنا فقد استشهد البطل المناضل الرضيح احمد اسلم .

ورجعت قوامنا الى قواعدها رافعة راية المصف الثوري النظم ، ومساعدة الرضيح الشهيد احمد اسلم ، بانها على درب الفضل لسائرة حتى يتم تحرير بلاتنا وشعبنا من كافة انواع القهر والتخلف والفساد الذي يمارسه الاستعمار البريطاني وعياله على جماهير شعبنا .

بلاغ عسكري رقم ٢١٨ - ٧١ بتاريخ ٧١-٨-٢٠٠٠ قامت مجموعة المفعية التابعة لجيش التحرير الشعبي بصيف مدفعي على مركز العدو « نقيبت » . واستمر القصف لمدة ١٥ دقيقة . تكبد العدو من جراء هذا القصف خسائر جسيمة في الارواح والمعدات ، لم تعرف حتى كتابة هذا البلاغ .

## شؤون محلية

التحديات على قانون النقد والتسليف واستحداث بنك الانماء

# محاولة حل أزمة الاستثمارات دون مس سيطرة المصارف الأجنبية

ويضيف تعديل المادة ١٠٩ البوصرة الى المصارف والمؤسسات المالية التي يتعامل معها وكاته بذلك يسعى الى تحمل نتائج المضاربات على الاسهم التي تقوم بها بعض المصارف . اما تعديل المادة ١١٠ والذي يبذل الشركات اللبنانية ذات القفصة العامة او الشركات الوطنية المخططة التي يمكن للمصرف المركزي ان يسمم فيها ضمن حدود امواله بالنص التالي « يسهم في مؤسسات مالية انتهية في حدود ٥٠ في المئة من امواله الخاصة على ان لا تتجاوز مساهمته في أي مؤسسة ٣٠ في المئة من مجموع رأسمالها . » وواضح من التعديل الاستثناء من صفة القفصة العامة وصفة الوطنية للمؤسسات التي يمكن للمصرف ان يسهم فيها .. في هذا الاتجاه وعلى هذا التسق تجري تعديلات وزير المال من اجل تسهيل العمل المصرفي وتغليته ودفعه .

ولكن المصارف تطالب بالحد من طلبات تعديل المادة ١٠٢ ايضا بحيث تقل « سندات تجارة لا تتجاوز مدة امتهاقها ١٢ شهرا .. » كذلك رهن مطالبات المصارف « التي تستحق الجاري » متجاوزة بذلك التعديلات التي تمنحها اياها تعديلات وزير المال لها بحيث يمكن ان تصل قيمة حسم السندات العامة او امتلكها من جانب المصرف المركزي الى « ضعفي مجموع راس مال هذا المصرف واحتياطيه العام .. » .

وتعدل جمعية المصارف المادة ١٢٢ بحيث يصبح الرسم القطوع على الاموال التي يتداولها المصرف قريبا من العدم . هكذا تحاول جمعية المصارف ان تحقق المزيد من التعديلات والمساعدات التي تمنحها اياها الدولة وان تتخلص من أي التزامات اخرى باقتابل . وهذا ينصح اكثر حين تبرز المصالح اصحاب المصارف الخاصة في وجهه الضبط الذي يصير فيه الاتجاه الثاني لتعديلات الياسي سابا .

— يحاول المصرف المركزي هنا ان يحول دون أي اضطرابات في الوضع المالي للبنك الذي يمكن ان تفتح من تجاوزات لا تخضع سوى مصالح شخصية محصورة ببنينا يرتب على النتائج السيئة التي تحملها اثار وخيبة تلحق بالقطاع المصرف كله . وهنا موقف الدولة هو الدفاع عن مصالح الطبقة الاقتصادية الهيمنة ككل وان تعارض ذلك مع مصالح قسمة محصورة بنها .

لذا عدل وزير المال المادة ٧٩ باتجاه ينص صراحة على امكن المصرف المركزي « ان يميل ايضا » على التاثير في الاوضاع الائتمانية العامة بتحديد حجم التسليف من اتسواع معينة او المنوح الاقراض معينة او لقطاعات معينة ، وينظم شروط هذا التسليف . ويكون التعديل بذلك يحاول ان يتخلص من المشاكل المالية التي ترتب على البيع بالدين ..

التوسط والطويل الاجل ..

هكذا فان ما توجيه هذه التصريحات هو ان التعديلات المقترحة سوف تشكل جوابا على ازمة الوضع المصرفي . فالى أي حد قامت التعديلات بهذه المهمة ؟ وكيف حاولت ان ترد على واقع المصارف الاشكالي ؟

تسهيلات مضبوطة وحفاظ على اوضاع المصارف الأجنبية : تشير اهم التعديلات التي اقترحتها وزير المال تلك التي تقيت بها جمعية المصارف باتجاهات ثلاثة رئيسية : اتجاه اول يسعى الى تحرير السوق المالية عن طريق تقديم التسهيلات الادارية والمالية للمصارف لتتسط ويرتقي مستوى نموها وتوترته . اتجاه ثان يحاول ان يضبط ما يمكن ان ينتج من سيلات هذا النشاط يزيد من رقابة الدولة على المصارف ويشدد على تنظيم سليم لاوضاع المصارف . اتجاه ثالث يكرس هيمنة المصارف الأجنبية على المساحة المصرفية اللبنانية . وسوف نعرض لاحقا نقاط التعديل في هذه الاتجاهات الثلاثة .

— اذا تجاوزنا الصومليات التي تاتي بها المادة ٧٠ حول « المحافظة على سلامة اوضاع النظام المصرفي وتعزيز دوره ... الخ » لاحقا ان المادة ٧٦ التي تنص على تفويل المصرف المركزي بالزام المصارف ان تودع لديه احتياط اندي من التزاماتها القابضة عنوداتها باستثناء الالتزامات تجاه المصارف لا يتجاوز ٢٥ بالمئة من اودائع تحت الطلب او ١٥ بالمئة من اودائع المصارف المأمنة وخضوعها لفتقيات وضع التقد العالمي ونتائج . في المقابل كان هناك اممال لقطاعات انتاجية في البلد تحتل بوظائف متوسطة وبميدة لدى في المين الذي اقتصت فيه قطاعات الخدمات المتروعة ..

من ناحية لم يسس التعديل النص السابق الذي يعتبر التزامات المصارف اتجاه بعضها التزامات مفعاة من الاحتياط . ومعروف ان نسبة كبيرة من المصارف تودع قسما كبيرا من اموالها لدى سواها من المصارف ، ولكن ليس هنا بيت المقصود انما في امكن اعتبار السندات الحكومية او تلك المقتولة من الحكومة بمثابة اموال احتياط . واذا عرفنا ان الدولة غالبا تنفذ احدى تحصل عليها المصارف التي تشتري عليها نتيجة ذلك هي اعفاء القوائد التي تحصل عليها من ضريبة الدخل . هكذا تحاول ان تؤمن الدولة جميع الظروف الكفيلة بدفع حركة الاموال المصرفية ، ولماذا سارعت منذ حوالي اسبوعين الى اصدار مرسوم اجاز لوزير المال اصدار سندات خزينة نسي حدود ١٠٠ مليون ليرة .

ويوسع تعديل المادة ١٠٢ مجال منح القروض بالمصارف الجاري ... ويتجاوز تعديل المادة ١٠٨ التقيد المفروض على حسم المصرف المركزي سندات العامة او امتلكها بجعله « وتلك ضمن الحدود التي تسمح بها مقتضى الاستقرار القتي » وكان « لا يمكن ان تعدد ( السندات ) مجموع رأسمال هذا المصرف ( المركزي ) واحتياطه العام » .

قانون النقد والتسليف هذه التعديلات المقترحة من حيث كونها تيسر بنية الاجهزة المصرفية في لبنان وتحدد علاقاتها وانظمة التعامل الذي تقوم به تاتي لتستكمل الاجراءات التي قام بها الحكم على صعيد الوضع الخارجي ونصو الاستفادة منها .

ولتي اهمية الاقتراحات القديمة على انها نطال اولا القطاع الاقتصادي الاقوى والسيطر في البلد . فتنسب الودائع في المصارف تسفوق الدخل الوطني بما يقرب من نصفه . وترتبط قطاعات متعددة وواسعة بالقطاع المصرفي مثل التجارة والبناء وبعض الصناعات .. كما انها تحاول ان تجيب على الازمة المصرية التي تطلعت بعد انقرا وهزيران وان تجد للمصارف مخرجا من المازل الذي تتردى فيه . هذا المازق تمثل بثلاثة عوارض مرضية يعانها القطاع المصرفي .

من ناحية هناك وفرة فائضة في الودائع القريبة الاجل في معظمها تتجاوز قيمتها ٤٠٠ مليون ليرة لبنانية . ومن ناحية ثانية ضيق مجالات التوظيفات المالية وانحصارها في قطاعات اصحت مشبعة منذ زمن . ومن ناحية ثالثة ندرة التوظيفات المتوسطة والطويلة الامد . هذه العوارض الثلاثة ، كانت وراء ازمة القطاع المصرفي التي تثلث في اتجاه المصارف اللبنانية نحو المصارف الأجنبية لتتجنب الخسائر التي يلحقها بها بقاء الودائع النسي لديها دون توظيف او في اتجاهها نحو المضاربات العامة وخضوعها لفتقيات وضع التقد العالمي ونتائج . في المقابل كان هناك اممال لقطاعات انتاجية في البلد تحتل بوظائف متوسطة وبميدة لدى في المين الذي اقتصت فيه قطاعات الخدمات المتروعة ..

هذا الوضع هو الذي دفع الى التعديلات التي اقترحتها كل من وزير المال الياس سابا وجمعية مصارف لبنان لقانون النقد والتسليف كما تحسلك تلك تصريحات كبار المسؤولين في اجهزة الدولة والمصارف .

فالوزير مشرفة رئيس مجلس التصميم يرى المشكلة التي يعانيها لبنان في « عدم وجود مصارف تقوم بعمليات تسليف متوسطة وطويلة الاجل من اجل انماء الصنامي والزراعي » . وينتهي الى اقتراح بنك للانماء تساهم فيه الدولة بمساعدة البنك الدولي . ويرى جوزيف شادر رئيس لجنة المال القبلية الموضوع من زاوية مخالفة . فبالسلة ليست مسألة مصارف بل مسألة مجالات توظيف « والودائع الاجالية تبلغ اليوم ٤٤٠ مليون ليرة ، ومجالات التوظيف العالية محدودة » . اما جوزيف جميع رئيس جمعية المصارف فيقترح تعديل قانون النقد والتسليف ان لدى المصارف اموالا مجمدة ضخمة يمكن تحويلها القاضى من ودائمه ( ه ) الى ( ه ) فقط !! — الى تسليفات متوسطة وطويلة الاجل ... » .

ومجمع يلتقي بذلك مع محمد عطا الله عضو مجلس التصميم حين يقول الاخير « ان التسليف القوسط والطويل الاجل في السوق المالي في بيروت تادر برغم وجود ٧٢ مصرفا وارتضاع قيمة الودائع الى ما يزيد على ٤٢٠ مليون ليرة ، وان اقدام الدولة على المساهمة في مصرف التسليف لم يعل مشكلة التسليف



## استقبال انتخاب جورجينا رزق ملكة جمال الكون

## من المرأة - الرمية الى المرأة - السلعة



المشتركة - العرض - هو عمل مجاني لا نال أجرا منه سوى المراهبة . وهذه نال هدايا « ثينة » غالبا ما تقدمها مؤسسة تجارية يكون الاعلان عنها في التلفزيون والصحف . بداية دعابة المؤسسة .

وتبدو عملية الاستقبال أكثر حدة فسي انخبايا ملكة جمال على مستوى البلد او على مستوى العالم كله . فالمرشحات فسي مائتين الحاليتين يخضعن لظروف عمل مرهقة . فشرط قبولهن للمباراة يتضمن أصلا حضور الاستقبالات والقيام بدور عارضا للآراء في حفلات خاصة الى ما هناك من نشاطات تعود بالمال على منظبيهن دون أن تال منها المرشحات شيئا . وينتدو الربيع الذي ينالته هؤلاء الاموال التي يجنونهن ميسر شركات التلفزيون وبيع الحفلات ذاتها الى تلك التي تنتج عن الراحة والدعابات وحقوق « المتصرف » بالملكة خلال سنة كاملة (٢) .

وتشكل الفاترة الفاترة بالعرض ، في بلدنا ، الخال الذي يطبع لتقليده بقية الفتيات ، تحضم على ذلك الاعلانات التي تدعوها لذلك . فالملكة « بوبواة الاولى » المشترطة في المرشحات لم تصب « نتاجا جاهزا » الا بعد خضوعها لعملية تحسين تتناول قطاعات هامة في الانتاج الاستهلاكي : اللبس ، مستحضرات التجميل ، الخالق النسائي ، المؤسسات الرياضية .. ويكني أن نتابع الجرائد والصحف بعد انتخاب ملكة جمال الكون لتأخذ علما بسان جورجينا رزق فليس « مايو بليلة » وانها قامت بالتحلوس الرياضية لتحسين مقاساتها عند « شيري لين » وانها سافرت على « اجنحة الاز » الى تقرا الجليل .. الى ما هناك من عناصر كثيرة ، ان يكمل منتجها من تعدادها ، ساهبت في رفعها الى العرض .

وهذا لا بد من الاشارة ان هذه العناصر هي في اصلها اجنبية وخفية على ثراث بلدان العالم الثالث ، في هذا المجال . فالمتزوج التالي هو هذا النموذج الأوروبي والاميركي . ولذا فان الطوبح لتحقيق هذا النموذج يسر بعملية تحويل تتم جزئيا من طريق مواد تنتجها او تلك براستها البلدان الرأسمالية . ولكن يبقى امور اساسية لا يمكن تحقيقها ( الممول مثلا ) فتكون بمثابة مائق « قدي » يضيف الى قهر المرأة ( نتيجة للزور الذي يفرض فيها أن تلعب ) في العالم الثالث عنصرا جديدا .

## وجه الاضطهاد

تتيز عملية الاضهاد في المجتمع الرأسمالي بكونها قادرة على ابتزاز الخدمات من فئات اصالح فئات أخرى دون أن تحرك عند الفئات المضطهدة شعورا بالظلم أو قلة الانصاف . ومباريات الانتخاب هي مثال صاف لاضهاد المرأة في المجتمع الرأسمالي بهذا المعنى . فالمرأة ذمية جنسية خلقت لراضاء الرجل بجسمها واتانها ، ولظنون ايامه بالسعادة .. الخ . ويكتفي الحق لتحقيق ذلك شر العمل

يشكل انتخاب جورجينا رزق ملكة جمال الكون تكريسا للظاهرة التي ترافق أكثر الحفلات التي تنعقد في الفنادق والمؤسسات المختلفة في لبنان على امتداد المواسم . « فالتنقيات اللبائيات سبتنجن بعد هذا الاختيار المرح على خوض مباريات الجمال في لبنان » (١) وسوف تتوق كل واحدة لان تلوز بذلك الحلم الذهبي : أن تتربع على عرش ملكة الجمال . ويتحقق نجاح حفلات الرأسمالية اللبائية وموسم الاصطياف في ربوعها . فالسياح سيتوافدون من الآن فصاعدا من اقاصي الارض للتنسج « بالقباسات » اللبائية (١٧١ ، ٨٩ ، ٦٢ ، ٨٩) والتي نسي المتجهون في غمرة نشوتهم انها نصف مجرية ! ( والسدة الملكة هنغارية ) .

وتدعو « النهار » الدولة لجمالية انتاج هذه البضاعة القيمة من تأثير الملاحظات الهيجية منها . تلك العلاقات التي تركز على الوساطة والمشاركة . وان ترمي لتفليس حفلات الانتخاب لتبين تلك التي يجري فيها الانتخاب هي نط بجل القانون والنظام . على الدولة ان تقلل الدول الحضرة . وان ترضى اية فتاة « دون المستوى » وتختار تلك التي « تكون بمثابة مرآة لوطنها تبرز منه التواهي الطبية والسياسية وجميع ما فيه من معطيات » (٢) .

ان القاء نظرة قريبة على عملية الانتخاب ودراسة ابعادها الاجتماعية والاقتصادية تقوض الادعاءات التي تطلقها وسائل الاعلام اللبنانية أو غيرها في البلدان الرأسمالية . فالانتخاب ليس بعا لتفليس ملكة الوجه والجمال في محاولة تقبيل المرأة . هو عكس ذلك تماما . ان عملية انتخاب ملكات جمال هو تجسيد صارخ للاستغلال والاضطهاد اللذين يمارسهما المجتمع الرأسمالي للمرأة ، ملك بمراسم جذابة تجمت في افهام ذلك الاستغلال ولك الاضطهاد على عدد من الامين الجهورية .

## كيف يتم الاستغلال ؟

ان الاعلان عن انتخاب ملكة جمال « شيء ما » في حفلة معينة يكاد يكون العامل الاهم في نجاحها . فما على الهيئة المنظمة للصفحة الا ان تدعو الى ذلك في اعلاناتها ، كما يدعو الى ناد ليلى الى استعراض لفرة واقصة .. هذه مع غارل واحد : « المواد الاولى » في هذه الحالة بلا مقابل . فالعمل الذي تقوم به

١ - مي منسى ملحق النهار الرياضي .

الاحد ٨ اب .

٢ - كما كيف تبرز التواهي الملحية من ملكة الجمال غارل غير واضح . اما شان التواهي « السباحية » فالانتقال بسات لا يعرف حدودا .

ثمة وجهان متناقضان لعملية استبعاد المرأة لصدور معطياتها الجنسية ، يفسق تناقضها اضطهادا متزايدا للمرأة . فغلسرة دور اساسي اخر هو انجاب الاولاد . وهو دور تتناهي نتائجه مع معطيات الدور الاول . فالأم نقد مائة امكانيتها لان تلعب دور الجنسية وتتناقض اهميتها في هذا المجال مع مر الاعوام لتفقدوا احد اهم اسباب وجودها ، ويسبب لها قهرا اجتماعيا لا مجال لزعزعتها .

## وجه الاستغلال السياسي لملكة الجمال :

وتلعب مباريات انتخاب الجمال في الكون والعالم دورا تهييها على الصعيد السياسي . فملكين الثاني ( حوالي ٢٧ مليون في أوروبا في حال انتخاب ملكة جمال العالم و ٢٠٠ مليون في الولايات المتحدة في حال انتخاب ملكة جمال الكون ) اللذين يشاهدون مباراة الانتخاب انما يشاهدون « عاتلة واحدة » من الامم مجتمعة بولام ، تبارس المواحدة منها مسع الاخرى مزاحمة حرة وبالشروط ذاتها . ولا يتوانى طبع التلفزيون والصحن عن تفكير الذين لم يندبوا لهذه « الحقيقة » . اما المنصرمة فهي من اوام « المخربين » الم تنتهب (بلونة) ملكة لجمال الكون في العام المنصر ؟ واتريقيا الجنوبية مثلثينة بيفاض واخرى سوداء مما يهود ، ولو لفترة ، في اذهان المشاهدين عملية الاضطهاد المنصري الاكيد هناك .

ويلاحظ ان الاتجاه الحالي نحو اعطاء اللقب لفتيات من العالم الثالث يطلق فترة اشتداد الصراع ما بين بلدان العالم الثالث والاميرالية نجد ان « مس » « غرناطة » من جزر الهند الغربية تصبح ملكة جمال العالم ( في لندن ) . وتصرح من حسن الضفافة البريطانية فيهدا بذلك سخط بولوني مهاجر يملون في بريطانيا باجور مكثية . وتساقر ملكة جمال الهند ، خلال تسنها عرش العالم ، التي يتنصم قهره من الجنود الاميركيين الذين حيروها واكبروها « برغم انها ملونة وتكس ثيابها الغربية » .

ما هو الدور السياسي الذي سيطلب من جورجينا رزق ان تلعبه ؟ هل تكون اول سفيرة الى اسرائيل فيستقبلها هؤلاء بالترحاب والمحبه لاثبات « ان المصاد بين العرب والاسرائيليين هو من صنع الحكام العرب الذين يتفكرون صدور شعوبهم بالحدف على اسرائيل ؟ » (٥) اذا ارادت اللجنة النسائية تنظيم المباريات ذلك فلها مطلق الحق ، فغورجينا قد وقعت قدما معها بنسج لهذه الأخيرة ان « تنصرف » بالملكة خلال سنة كاملة !

ان المرأة التي ارتلحت في الماضي للدور الذي اعطاه اياه الرجل والتي قبلت فسي الماضي ان يتم تقبيلها في حدود معطياتها الجنسية قد ثارت ضد هذا الاستبعاد . وبرغم تشويه الصحافة البرجوازية لتضاهيها فقد استطاعت طليعتها ان تعبر قوى منها وان تدعوها لتعطيل القيود التي يكبتها وحت من نوبها لتطلق حرة في غرض الحركة الاجتماعية مثبلة بنموذج المرأة في البلدان الاشتراكية : في الصين الشعبية وفيتنام وكوبا حيث تظن المرأة طليعتها وتغشوش الان الحركة الوطنية والاجتماعية جنباً الى جنب مع الرجل .

١ - ليس هذا التصور من محض الخيال . ففي عام ٥٦ ، ايام الامتداد الثلاثي على مصر في زيارتها وهي اشترت طائفة منها . « وهكذا انتخبت ملكة جمال العالم في لندن فتاة من مصر . مل هذه محض صدفة ؟

## قضايا الدواء والسكن

تفاوت مستويات المواجهة  
تحدد نتائج الصراع

في الاسبوع الماضي طرحت مجددا قضيتان ذات اهمية بالغة من وجهة نظر المستوى المعيشي للطبقة العاملة والفئات الكاتحة والمتوسطة في لبنان قضية الدواء وقضية البناء والسكن . وتمثل قضيتا الدواء والسكن نقطة تقاطع صارخ بين فئات راسمالية تحافظ على مواقعها الاحتكارية الراهنة او تحاول استعادة موقع متدهور وطبقة عاملة ، استطاعت في الفترة الماضية ، ورغم وطاة سنوات طويلة من القيادات النقابية والسياسية التخاذلة ، ان ترفض وجودها في معارك متقطعة كانت كافية برغم تقطعها وتراجعها ، لاثبات بروز عنصر جديد في الساحة اللبنانية .

تناول قرار تخفيض اسعار الدواء الذي اقره وزير الصحة فئات احتكارية نموذجية ذات مواقع واسعة . من جهة هناك المستوردون الكبار الذي يلعبون دور الوسيط بين مصانع الدواء الأوروبية والأميركية والسوق العربية بما فيها السوق اللبنانية . ومن الواضح ان نقطة التقاء في هذه التجارة ارباح تجار الدواء . لذلك امتنعت الفئات الرأسمالية الأخرى عن اتخاذ موقف مباشر لقرار الوزير . وعلى العكس ، أصدرت جمعية التجار هذا الاسبوع دراسة « تشكر » فيها الدولة على موقفها من مسألة اليجارات ولاقرارها قانون اعفاء بعض الجاني من الرخصة ولاحلتها عدة مشاريع قوانين أخرى الى مجلس النواب .

ان مخزن الضلال ضد احتكار الدواء وتجارة السكن ، هذا عن انه يبرز الدور الطبقي للطبقة العاملة ، فانه يكر طرح بمسألة ملحة برغم عدم جدتها : ضرورة اسقاط امتيازات التقبيل العالية كشرط لضغط أكثر تاسكا وصلاية تقوم به الطبقة العاملة فاما من مصالحها ، وانتقال الطبقة العاملة الى موقع اجتماعي بات واضحا انها أصبحت تبتكس بضما من شروحه الفعلية .



## الصرف الكيفي في النسيج

## مصالح أصحاب العمل أولا

اما القضية الأخرى ، والأخذه ايضا بالتكوير ، فهي تجديد ارباب العمل لالتهم . فهذه الآلات تلي اقتساما من العمل الذي كان يقوم به العمال . هذا ما يحدث حاليا في مصنع النسيج . ان رب العمل قد اشترى مؤخرا الات ذات تقنية عالية . مما يعني حلول الآلة مكان عمل بعض العمال . في هذه الحالة يطرد رب العمل هؤلاء العمال ، مستفيدا من المادة خمسين من قانون العمل اللبناني ، التي تسمح له صرف العمال مساحة يشاء . ان نقابة النسيج ومن ورائها الاتحاد العمالي العام يواجهان هذه المرة تحديا جديا . ومن الواضح انهما لم يعدا العدة له . هذا ما يطرح من جديد وبحدة هذه المرة التركيب العالي لهيكل النقابات .

يظهر هذه المرة ، ان العمال قد تروا اخذ المبادرة على مناقتهم ، كما حدث في مصانع عريضة للنسيج . ان بعض طلائعهم قد طرحت موضوع احتلال المصانع ، وعدم مغادرتها الا اذا اعيدوا جميعا الى العمل . والوقف هذا مطروح على كل مجال النسيج التي الدولة هذه جاهزة ابدأ للتدخل ضد أي لارباب العمل من استعمال صرفهم من العمل ، كوسيلة ضغط على الدولة . فلما ان أجهزة قمع الدولة هذه جاهزة ابدأ للتدخل ضد أي تعرك عمالي جدي . لا شك ان الاخذ بالمبادرة من قبل جميع عمال النسيج هو التكتيل بكسر فمعمل الصرف الكيفي .

هل يتحول معهد العلوم التطبيقية  
إلى معهد نهاري ملحق بكلية العلوم ؟

المعهد برامج كلية العلوم بحدائقها . اي مواد محض نظرية (رياضيات - علوم) . هذه البرامج ، اذا كانت توافق طالب متخرج كليا للدراسة ، فهي تتطلب وقتا كبيرا للتخضير لا تسمح به اوضاع العمال اللذين يعملون اساعات يرميا .

والصيب الثاني هو طول مدة الدراسة . هذه المدة هي ٨ سنوات على الاقل للطلاب المعادي في الرياضيات ١ ، وما يزيد عن ١٠ سنوات للطلاب في التخصصية . الاغريب من ذلك ، ان من ينهي هذه المدة بجناح فليس من الضروري ان يحصل على شهادة الهندسة ، الا اذا تمكن من اختراع يزيد انتاجية آلة يعمل عليها .

لذلك فالاربعون غائزا سيتابعون الدراسة ثمانية سنوات أخرى ، ربما تمكن اقدمهم من اجتياز ثمانية امتحانات في ثمانين سنوات أخرى .

هناك حلان لهذه المشكلة في نظر الإدارة : الاول ان يتابع معهد العلوم التطبيقية سيرته لاجتياز جيش خبراء الصناعة : على حسب قول مخبره . والثاني ان يتحول الى معهد نهاري برفق بكلية العلوم . والحل الاخير هذا ربما تكون ادارة كلية العلوم تدروسه في هذه الايام .

برزت منذ مدة ظاهرة جديدة في علاقة اصحاب العمل مع العمال في قطاع النسيج . فاصحاب العمل في قطاع النسيج يطلبون من الحكومة عدة مطالب :

— فهم يرغبون في اعادة توزيع منح التصدير ، ليصيبهم من اعادة التوزيع هذه حصة اكبر .

— وهم يطلبون ايضا منح تشجيعية لصناعاتهم . في وجه مناصرة النسيج السوري . لتحقيق مطالبهم هذه يلجأ ارباب العمل الى طرد العمال من عملهم وقطع باب زرعهم . بهذا يرد ارباب العمل على الدولة :

— وهم يطلبون ايضا حماية جبركية لبضائعهم في وجه منافسة النسيج السوري . لتحقيق مطالبهم هذه يلجأ ارباب العمل الى طرد العمال من عملهم وقطع باب زرعهم . بهذا يرد ارباب العمل على الدولة :

نستنتج ان ارباب العمل يستعملون رزق العمال وسيلة للضغط على الدولة . واجتاحت نقابة النسيج هذا الوضع بمقابلة المسؤولين وحطم على التدخل تارة ، وطورا بالتهديد بالامور الاضراب . طبعا دون ان يعني هذا التهديد نمية العمال ليتنقوا فعلا من منع ارباب العمل من استعمالهم كورقة ضغط على الدولة . هذه ناجية من موضوع الصرف الكيفي .

اعلنت ادارة معهد العلوم التطبيقية نتائج الامتحانات في الاسبوع الماضي . لم يتقدم لهذه الامتحانات سوى مئة مرشح من اصل ٩٥٠ طالب — عامل انتسبوا لهذا المعهد بطلع هذا العام .

ينسب المرشعون للامتحانات الى فئتين : فئمة الرياضيات وهم العاززون على الكالوريا القسم الثاني او ما يملأها ، غالبية هؤلاء من حملة الكالوريا الفنية القسم الثاني ( خريجو مهنيات ) . اما التخصصية فهم العمال — الطلاب اللذين لا يحصلون شهادة الكالوريا القسم الثاني . اما فاية الانتساب الى المعهد فهي الترقى في العمل .

لم يتجاوز عدد الناجحين في الامتحان ٠ ، مرشحا من الفئتين . غالبية الفائزين هم من فئة الرياضيات ١ .

المقت للظفر هو عدد الذين اجروا امتحانهم . ان من اصل ٩٥٠ لم يتقدم للامتحان سوى مئة . هناك سببين رئيسيين لذلك كانت « الحيرة » قد ناقشت وطرحت مشكلتها في اعداد سابقة من هذا العام . السبب الاول هو البرامج . ان تطبق في هذا



## بعد «مهرجان» الذكرى الأولى للعهد

## الدولة ترحب بانتخابات نيابية يفوز فيها ممثلو الأقطاع السياسي والبرلمانية الاحتكارية

يتركز اهتمام العهد الآن ، بعد انقضاء السنة الأولى من ولايته وما رافقها من احتفالات فضفاضة شارك فيها نشاط جميع فصائل النظام وأوساطه الانتهازية الباحثة عن المغانم والمنافع السريعة ، على تهئية الظروف الملائمة لإجراء انتخابات تأتي بمجلس نواب جديد تكون أغلبيته الساحقة من الانصار الضموضي الولاء الذين يشكلون قاعدة سياسية للحكم خلال السنوات الأربع المقبلة .

وكان واضحا ان هذه الاحتفالات التي خُصصت لها أجهزة الدولة وقُدمت لها كل اسباب الاهتمام والرعاية ، كانت جزءا مهما من المساعي الرامية الى تركيز دعائم العهد السياسية ولوضع معركة الانتخابات النيابية المقبلة في هذا الإطار . فمن المفهوم انه عشية كل انتخابات نيابية يجه اهتمام مرشحي فصائل النظام المتصارعة فيما بينها الى السعي للوقوف بتأييد ودعم القوة الفعلية المؤثرة والمجتمعة برئاسة الدولة . فمثل هذا الدعم يشكل بنظر هؤلاء ، الجعدين عن مواقع الجاهل الشعبي وأمالها ، ضمانة للنجاح . ولهذا رأينا جميع القوى والزعامات السياسية التقليدية ، وكذلك أولئك الانتهازيين والوصوليين الذين يعتمدون على نرواتهم التي جمعوها عن طريق استغلال الجاهل في الوطن أو المهاجر أو على مؤهلات عليهما والتظاهر بالتقدمية والمحالية المظنية بأصالح الحكم وتحديث الدولة ، يسعون ببخيلهم الى الوسائل لتأمين مكان لهم في الواقع الانتخابية المشبعة بالدمع الرعسي . وفي هذا الضوء اتفوا جميعا على الاشتراك الحماسي في تظاهرات التأييد للعهد بمناسبة « ذكرى الجلوس » الأولى وهو أمر يشع بالطبيعة المقتبة والزهر في نفس رئيس الدولة الذي يسه أن يكون قبة جميع هذه القوى السياسية رغم ما بينها من تناقضات وتناقضات ، ولا يضير العهد أن يعلم أن قسما كبيرا من هذه المظاهر مبني على الخاف والانتهازية ، ذلك أن هذه الصفات تعتبر من القومات الأساسية للطبقة البرجوازية المستقلة لعهد الجاهل الكاحنة .

فاعضاء مجلس النواب الـ ٩٩ الذين جبروا أصواتهم من سليمان فرنجية في ١٧ آب ١٩٧٠ سارع اقترهم الى الاضادة بالعهد الجديد .. وحتى رئيس المجلس السابق صبري حمادة الذي حاول أبطل نتيجة الانتخاب عن طريق عدم اعلان نوره وللجوء الى إعادة الانتخاب أعلن للصحين بهذه القاسية بأن « لبنان كان موثقا في اختيار رئيسه » .

معظم المؤسسات الاقتصادية ، ولا سيما تلك العاملة في قطاع الخدمات والسياحة ، استخدمت مناسبة الاحتفالات في « ذكرى

الجلوس » الأولى كمعبر أساسي في علاقاتها في الصحافة والتفزيون . مثلا ، نقابة اصحاب الفنادق في لبنان نشرت اعلانا يتضمن عبارات الثناء والتعجب للعهد يحمل توقيع رئيسها النائب العالي هبيب كيروز .. ومقهى نبع مارسيس في اهدن اعلان احتفاء بهذه الذكرى عن احياء « ليلة طرب وغير حتى الفجر » . وجو حدود المغرب الماتد بالملايين الذي تروج الطرية صباح وطلوها وتسلط عليه ذلك الاضواء مصمم ببناء على « خدمة المصلحة العامة » عن طريق ترشيح نفسه للانتخابات . وهو لهذا السبب لم يترك الفرصة لثوته فنشر اعلانا ضخما بأهرف كبيرة يتضمن تهنئة الرئيس وتليدا لعزمه على فوض معركة الانتخابات النيابية ..

اما الحزب الشيوعي اللبناني الذي خصصت للكتائب للمطالبة بسحب الرخصة منه بمناسبة الحملة الدعوية المسورة التي شنها الحكم السوداني ضد الشيوعية والشيوعيين فقد توجه وفد من أركانه يضم جورج حاوي وكريم مروة وأحمد الجير الى اهدن لتنهضة رئيس الجمهورية بعيدة . وانا لمبادرة ذات مغزى تظهر حرص الحزب على العمل ضمن نطاق الشرعية بموجب الترخيص الذي منحه اياه النظام ، وتفتي أية أوام قد تساور الحكام عن استمراء تمسك بالنظرية الثورية لتبديل المجتمع رغم كونه لا يزال يحمل اسم الشيوعية .. فهو اصلاحي ينادي بتحصين الأوضاع بالوسائل الديمقراطية ، وبهذه

الروح سيخوض الانتخابات المقبلة مواصلا بذلك خطه « الكفاحي » في الطريق السلمي لبناء الاشتراكية ..

ان العهد ينصرف الآن ، بعد ما نجح في استقطاب معظم أجنحة النظام حوله ، الى الاهتمام بأعداد الواقع الانتخابية وتوزيع انصاره ومن ترسو عليهم قربة التحالفات الانتخابية عليها . وسواء جرت الانتخابات في موعدنا بنيسان القادم أم حل المجلس قبل ذلك واجريت الانتخابات هذا الخريف ، فان الدولة وضعت نفسها منذ الآن وسط معترك الانتخابات التي لن تخلو من التعقيدات نظرا لاشتداد المنافسة بين فصائل النظام ولاستحالة التوفيق فيما بينها .

وبالطبع فان العهد سيحرص على الاعلان دائما بأنه لن يتدخل في الشؤون الانتخابية وتشكيل الواقع ، وبانه سيتخذ موقفا محايدا من جميع المرشحين . ولكن مثل هذا

والواقع ان انه بالإضافة الى زعامات الاقطاع السياسي وبعض الأحزاب التقليدية التي تشكل دعائم أساسية للعهد فان الرعاية الرسمية للمرشحين ستشمل كذلك عددا من أقطاب الطبقة البرجوازية المقربين بينهم مستوردون وتجار واصحاب مصارف وصناعيون كبار سلط عليهم الاضواء منذ بدايات هذا العهد .

وفضلا عن ذلك فان الانتخابات ستجري على اساس قانون الانتخابات الطيفي الحالي الذي يضمن حصر الحركة في الواقع بين التناقضات من اهل النظام نفسه ويحول دون نجاح أي ممثل حقيقي للطبقة العاملة وللقوى التقدمية واليسارية .

هذا وتجري احاديث كثيرة في كواليس الطبقة الحاكمة حول عزم الدولة غداة الانتخابات المقبلة ، حيث يكون قد تم انتخاب مجلس نيابي مطاوع ، على البدء في تنفيذ مخطط موجه ضد القوى اليسارية والتقدمية وضد فصائل حركة المقاومة الفلسطينية في لبنان .

القول ان يتقن القراء بصوابه . والكلم يعلم بان الدولة تستطيع بوسائلها وامكاناتها الكبيرة ان تؤثر على نتيجة الانتخابات لصالحها .. هكذا كانت الحال خلال المهود السابقة وهكذا سيقى . وعلى هذا الاساس يمكن الافتراض بان الموجه الراهنة للاوضاع حيث تتسابق القوى السياسية والزعامات التقليدية والاطراف الانتهازية والوصولية من الشباب المثقف المطامع الى المشاركة في لعبة الحكم ضمن معطيات النظام وشروطه ، لا بد ان تطرا عليها تغييرات كثيرة في اخر المخطط اي عندما تقرر المواقف النهائية ونمطى قلبة السر لدم هذا المرشح ومباركة ذلك .

المواضع الا ان انه بالإضافة الى زعامات الاقطاع السياسي وبعض الأحزاب التقليدية التي تشكل دعائم أساسية للعهد فان الرعاية الرسمية للمرشحين ستشمل كذلك عددا من أقطاب الطبقة البرجوازية المقربين بينهم مستوردون وتجار واصحاب مصارف وصناعيون كبار سلط عليهم الاضواء منذ بدايات هذا العهد .

وفضلا عن ذلك فان الانتخابات ستجري على اساس قانون الانتخابات الطيفي الحالي الذي يضمن حصر الحركة في الواقع بين التناقضات من اهل النظام نفسه ويحول دون نجاح أي ممثل حقيقي للطبقة العاملة وللقوى التقدمية واليسارية .

هذا وتجري احاديث كثيرة في كواليس الطبقة الحاكمة حول عزم الدولة غداة الانتخابات المقبلة ، حيث يكون قد تم انتخاب مجلس نيابي مطاوع ، على البدء في تنفيذ مخطط موجه ضد القوى اليسارية والتقدمية وضد فصائل حركة المقاومة الفلسطينية في لبنان .

في الحقيقة ان نظام الحكم اللبناني المركب بصورة أساسية الى قطاع الخدمات يفيد كثيرا من مجمل الموقف العربي الاستسلامي وهو يرى من مصلحته ان يستمر التراجع العربي لان ذلك يساعد على تبرير أي موقف معاد للقوى التقدمية ولحركة المقاومة الفلسطينية ، وهو الامر الذي بدنا نلجس ملامح كثيرة له من مجمل اتجاهات الدولة ومخططاتها .

ولكن القوى الوطنية والتقدمية الداعية لإبعاد المخططات الموضوعة ولطبيعة المرحلة الراهنة ان تصف كثيرا من مجمل الموقف العربي الاستسلامي والتي يتبدت في الأردن والسودان ، والتي تنتظر تهئية الظروف الملائمة لتظهر في لبنان . مكل ما يجري في هذه المنطقة من نشاطات وتطورات معادية لحركة المقاومة الفلسطينية ولتضال القوى التقدمية والوطنية في كل بلد عربي هو حلقات في سلسلة واحدة مترابطة ليست بعيدة عن أهداف الإمبريالية والصهيونية .

فالحزبات التي نزلت بحركة المقاومة في الأردن ومذابح الحكم السوداني ضد الشيوعيين كل ذلك استقبل بالقرع من قبل

هذه هي الحلقة الأخيرة من التقرير الذي رفعه الشهيد عبد الخالق محجوب الى المؤتمر القومي للحزب الشيوعي السوداني ١٩٧٠ . وبهذه الحلقة يكون التقرير قد بلغ خمس حلقات ابتداء من العدد رقم ٥٧٧ حتى العدد رقم ٥٨١ .

يشمل العمل الدعائي استقلال الشيوعية والطبقة العاملة ، ويشمل واجب الحزب الشيوعي في نشر الماركسية اللينينية لتحرير الطبقة العاملة الرأبيدة القوة خلال مرحلة الثورة الديمقراطية من نفوذ الطبقات والتكوينات الرجعية والبرجوازية ، من الأوام الفكرية للبرجوازية الصغيرة ، وجعلها طبقة قادرة على حسم الثورة الديمقراطية وقيادة المجتمع صوب الثورة الاشتراكية .

ان للطبقة العاملة السودانية تصيدا يساعدنا في هذه المهمة ، اذ لها تنظيمات حقيقية المستقلة ولها حزبها السياسي الذي قاد عملية تنظيم تلك الطبقة . المهم هنا وصلحة انجاز الثورة الديمقراطية ولستقبل الحركة الثورية في بلادنا ان يتصدى الحزب الشيوعي للنضال الفكري من أجل نشر الوعي الشيوعي بين هذه الطبقة ومن أجل تنمية احساسها بمسؤولياتها الثورية ..

ان فترة الانتقال تهيء ظروفنا افضل لنشر الفكر الشيوعي بين الطبقة العاملة والجاهل الكاحنة والتفريط في هذه المهمة ، واخضاع الصراع الفكري ضد الفكر الاشتراكية غير العلمية ( غير الشيوعية ) للمصالحة او للوالة السياسية لا يعني في واقع الامر تفريطا في مستقبل الطبقة العاملة السودانية فحسب بل تفريطا ايضا في مصالحها القريبة واعني انجاز الثورة الديمقراطية الشاملة .

« على الاممية الشيوعية ان تدخل في تحالف مؤقت مع الديمقراطية البرجوازية في المستعمرات والبلدان الخلفة ، ولكن عليها الا تنوب فيها ، عليها في كل الاحوال ان تتسكك باستقلال حركة البروليتاريا حتى وان كانت تلك الحركة في اقل اشكالها الضئيلة . » - ( مشروع قرار حول المشكلة القومية ومشكلة المستعمرات - ف.ا. لينين ) .

● على اقطاع الجاهليري طرح افكار اشتراكية غير علمية يؤدي انتشارها بين الجاهل الطبقة العاملة الى تفويض الوعي الطبقي وإلى غير الجاهلير باتكار غير علمية . ونلاحظ اننا لا نلخذ موقفا بنديا ومثابرا في طرح الماركسية اللينينية في نقد تلك الافكار .

● في نطاق الحزب الشيوعي ارى ان مستوى الايديولوجية الشيوعية يرتفع بالتحديد

## وثائق

## تقرير الشهيد عبد الخالق محجوب إلى المؤتمر التداولي للحزب الشيوعي ١٩٧٠

## ان الطبقة العاملة ترفع شعار « زيادة الانتاج » في قطاع الدولة عندما يطرر النظام طريقاً للتطور يتفق ومصالحها

أو التشريعات من فوق ، أي من السلطة ، ولكنه يتم باستنهاض نشاط هذه الجماهير وتنميتها بأقصى درجات الديمقراطية في العلاقات الاجتماعية والعمل السياسي . وبهذا وحده توضع الشروط الملائمة لتحالف المزارعين والعمال . ان نهوض جماهير المزارعين واشراكها بالنشاط في صياغة الحياة في بلادنا هو لب الثورة الديمقراطية ، وكل تحالف تقيمه لا بد ان نرعى فيه خدمة هذا الهدف وان هذا التحالف يفيد في اتجاهه ولا يقيدها .

« مغزى هذا التبدل يتلخص في انه يتوجب علينا بوصفنا شيوعيين ان نؤيد - ولن نؤيد - الحركات التحررية البرجوازية في المستعمرات الا في الحالات التي تكون فيها الحركات ثورية حقا وفي الحالات التي لا يموثقا فيه ممثلو هذه الحركات في تربية وتنظيم جماهير الفلاحين والجاهلير الفقيرة المستقلة تربية ثورية وتنظيمها ثوريا . » - ( المؤتمر الثاني للاممية الثالثة - ف.ا. لينين ) .

ان كثيرا من فرق الديمقراطيين الثوريين في الحلقة العربية والبلدانيين للبرجوازية الصغيرة الخارجة من الخن لم يصلوا بعد الى هذا المستوى الديمقراطي الثوري في استنهاض جماهير الكادحين ونفجير قدراتهم بصورة عميقة ، وحتى بين اقسام منهم طرحت قضايا الإصلاح الزراعي الموجه ضد الاقطاع وعلاقاته ونفذت هذا ، لم تستهضي جماهير الكادحين - من المزارعين ، لم تفجر الصراع الطبقي بارادة الجماهير الحرة . لقد صدرت قوانين الإصلاح الزراعي من السلطة - من فوق - وما جاءت نتيجة لصراع طبقي حاد بين جماهير المزارعين .

لقد تقيت الثورة الزراعية بين اقسام منهم اصلاحا في حدود العلاقات الرأبيلية البرجوازية وهذا ما يشكل العيب الذي جدد خطى الثورة في معظم تلك البلدان .

الحزب الشيوعي والحركة الثورية في بلادنا مواجهان باستنهاض جماهير الكادحين واستنهاضهم وفقا لاستنتاجات المؤتمر الرابع . بين ايدينا معالم خطنا التنظيمي في قطاعي الزراعة القديمة والحديثة والواجب الذي كانت تقهها الثورة في بلادنا : كمفاهيم لهذه الجماهير ضمنت . وما علينا الا ان نجهز بجزء تطبيق خطنا التنظيمي بين هذه الجماهير ، ونوفر المكانيات الذاتية للحزب الشيوعي والتنظيمات الديمقراطية الاخرى للقوض بهذه المهمة التاريخية التي لا تدانيها مهمة .

وتنظيم الطبقة العاملة لا تنقصنا حوله الافكار ، فلما استنتاجات المؤتمر وتجارب عملية حول الاشكال التنظيمية المختلفة لهذه الطبقة من نقابات واندية وتعليم العمال والجمعيات

التعاونية ... الخ . الظروف مواتية الان لتصدى الحزب الشيوعي لهذه الجماهير في اوسع نطاق ، وفي منظمات متعددة وتقوية هذه المنظمات علينا ان نرعى التالي :

اولا : اذا كنا نتحدث من ان الحزب الشيوعي هو حزب الطبقة العاملة ونظر هذا ايديولوجيا فان فترة الانتقال الراهنة ومستقبل حركتنا الثورية تعتمد على تحقيق هذا الحديث عمليا اي ان يصبح الحزب في روابطه العضوية وفي ايديولوجيته حزبيا حقيقيا للطبقة العاملة . اننا ما زلنا بعيدين عن هذا الوضع وعلاقنا ضعيفة بين عشرات من المؤسسات الصناعية وفي مؤسسات اخرى لا وجود للحزب الشيوعي . كما ان قضية تربية كادر عمالي شيوعي ورياحته ونصيده التي مستوى القيادات المختلفة لا يخطط له بوعي وبارادة قوية للتنفيذ .

ثانيا : الحزب الشيوعي تتضاعف روابطه بالطبقة العاملة وينبشها للنضال كبقية خلال العمل اليومي للدفاع عن مصالحها - عن مستوى معيشتها لا في العمل السياسي وحده . ان هذه القاعدة لا يغير منها تحول السلطة من يد القوى الرجعية الى فئات البرجوازية الصغيرة الديمقراطية ، ولا يغير منها نهوض المجتمع الاشتراكي وحكم الطبقة العاملة كما سبق ذكر ذلك . سيظل النضال من أجل تحسين مستوى معيشة الطبقة العاملة من أقوى الروابط بين الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي .

ثالثا : التصدي لمهمة الحزب الشيوعي في رفع مستوى الوعي الطبقي لجماهير العمال ونشر افكار الماركسية بينهم وتحرير صفوفهم من نفوذ الافكار القوية . وقد سبق ذكر هذا .

رابعا : ان نساعد الطبقة العاملة عمليا بواسطة تنظيماتها النقابية وعن طريق حزبها السياسي في تنظيم جماهير الكادحين من المزارعين وخاصة العمال الزراعيين . وهذه المهمة لا تتم تلقائيا بل بالوعي والعمل المخطط وبحلول الطبقة العاملة الى منظمة لهذه الجماهير .

ان الوقوف في مقدمة حركة الشعب يعني ايضا في ظروفنا الراهنة تصدي الطبقة العاملة للفساد الاقتصادي وتنفيذ اول خطواته في الخطوة الخمسية المقبلة . يتطلب هذا بالطبع ان تكون الخطوة في اتجاه التطور غير الرأبيلي - ان تساعد في تطور قطاع الدولة وان تطرح بطريقة ديمقراطية تشترك فيها الجماهير وترفع من مستوى حماسها . فانجاح مشاريع الدولة ورفع الانتاجية في قطاعها الاقتصادي ببيادرات الجماهير العمالية بشكل واجبا ماليا لطبقها



## سعى الحزب الشيوعي لتطوير الحركة الديمقراطية في الجنوب توصلاً إلى صيغة حزب الجنوب الديمقراطي



أن شعار «زيادة الإنتاج» الذي ظلت تطرحه العناصر اليمينية في حركة النقابات فيما قبل دفعا للتطور الرأسمالي ومعارضة للفصل الدائم المسنون لتحسين مستوى معيشة العمال، وتحولاً للطبقة الطبقية للنقابات بوصفها أداة للصراع الطبقي، شعار رفض من جانبنا على حق. أن الطبقة العاملة تنزع شعار زيادة الإنتاج في قطاع الدولة عندما يطرح النظام السياسي طريقاً للتطور العام ينقذ ومصالح الطبقة العاملة - طريق التطور غير الرأسمالي الهادف للدخول في مرحلة الثورة الاشتراكية. والطبقة العاملة ترفع شعار زيادة الإنتاج في مصلحة في تطوير هذا القطاع - جين النظام الاشتراكي، واقناع أوسع الأوساط الشعبية عليها بأنه أيد لجموع التطور الاقتصادي من القطاع الرأسمالي، ولأنها نهد به هذا تدويراً وقدره على إدارة البلاد بأسرها في ظل المجتمع الاشتراكي. أن رفع شعار زيادة الإنتاج لا يعني بالطبع قبولاً لانحدار مستوى معيشة الجماهير العاملة ولا يعني تخلياً من قبل منظمات العمال الطبقي في قطاع الدولة عن مهامها في تحسين ذلك المستوى. أن المكتسبات المختلفة التي تحزنها الطبقة العاملة في ميدان مداخيلها الحقيقية وشروط عملها هي المواقع المتقدمة التي تناضل من فوقها هذه الطبقة من أجل الانجاز الشامل للثورة الديمقراطية، هي التي ترفع المعايير بين الطبقة العاملة بأسرها لا بين الأقسام المتقدمة منها وحسب، في النضال ضد أي ردة رجعية في البلاد. والاثارة وحدها حول حياة المسئلة في هذه الظروف لا تحقق نصراً ملموساً وثابتاً.

والشباب والنساء والجمعيات التعاونية ولجان السلام الخ وتقديم كافة المساعدات لتقويتها وتوسيع قواعدها في الجنوب. وتجربتنا منذ الخامس والعشرين من مايو توضح انه من الممكن أن تتحول هذه المنظمات - رغم الضعف الذاتي للقوى الديمقراطية في الجنوب - إلى أدوات مقبولة للعمل الشعبي وناجحة أيضاً.

● في غياب التكوينات السياسية التي تعمل للنهوض الوطني الديمقراطي في جنوب البلاد وفي وقت لم تنضج فيه الظروف لوجود حزب ديمقراطي بالجنوب، فإن مسؤولية هذا العمل تقع على عاتق الحزب الشيوعي.

● علينا إذن أن نجعل جيوب حزبنا المتناثرة هناك، وأن نعمل للاستفادة من كافة الامكانيات لوجود شيوعيين في هذه المنطقة - وتقديم المساعدات اللازمة لهم. (راجع كتيب الكتب السياسية عن الجنوب).

وإذا كانت تكتيكاتنا في هذه الظروف تقع في ميداني العملية والتنظيم فيجب اتقاء كل حرجنا وكل القوى الديمقراطية والتقدمية بذلك، فما كان بالأمس إضرابات ومظاهرات اقتصادية نستطيع أن نرفع مستوى نشاط الجماهير إلى أعلى قيمة وهذا يعني تحويل التغيير السدي جري في السلطة في الخامس والعشرين من مايو إلى ثورة شعبية عميقة. والتنظيم ولا شيء سواه هو الذي يجمع الجيش السياسي للثورة السودانية، والتنظيم ولا شيء سواه هو الذي يرفع من قدرات الجماهير لسمد الطريق أمام الثورة المضادة. والتنظيم ولا شيء سواه هو الذي يسهل الجماهير في العمل المستقل وفي التحرر من نفوذ القوى الرجعية والبرجوازية.

وإذا كان تغيير السلطة عن طريق انقلاب وما تنضج بعد ظروف الأزمة الثورية في بلدنا، يؤثر على تكتيكاتنا، فهو أيضاً يؤثر على الظروف التي نعمل فيها لتنمية قدرات حزبنا وتطوير حياته الداخلية.

أولاً: هناك المشاكل الخاصة بتنظيمية استراتيجية الحزب وبمواجهة مشاكل العمل القيادي، فيه وهذه المشاكل مطروحة للنقاش العامة في دورتي اللجنة المركزية في يونيو عام ١٩٦٨ وفي شهر مارس عام ١٩٦٩. ولا أرى طريقاً للتغلب على هذه المشاكل إلا بالنقاش التي تجمع تجارب حزبنا في هذه القضايا، إلا أن نقود اللجنة المركزية بحزم عملية استكمال استراتيجية الحزب الا بوضع أسس جديدة لتنظيم كادر الحزب ودراسته ثم عقد المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي.

ثانياً: أن نرعى بدرجة عالية مستوى الانضباط الحزبي، وفي رأيي أن هذه القضية

ليست كما ينظر إليها بعض الرفاق مجرد إجراءات شكلية لما كانت قواعد الحزب ولاحتته إجراءات شكلية في يوم من الأيام. لا بد أن ننظر لهذه القضية بطريقة أعمق في الظروف الراهنة التي تفرج فيها أقسام من فئات البرجوازية الصغيرة للعمل السياسي المستقل وهي تشترك في أكثر من نقطة مع برنامج الحزب الشيوعي للثورة الديمقراطية، في ظروف يشترك فيها الشيوعيون في السلطة. أن قبول الشيوعيين للعمل في المؤسسات المختلفة كعميلين للحزب الشيوعي بوصفهم شيوعيين من غير الالتزام برأي الحزب وبلا مراعاة للوائح، وبمواجهة الحزب بالأمر الواقع بحجة: نحن نصمى الثورة من هذه المواقع فلماذا الأصرار على أخذ رأي الحزب مقدماً؟ - يؤدي هذا فعلاً إلى فقدان الحزب الشيوعي لاستقلاله، انه تعبير عن موقف إيديولوجي مغاير للشيوعية. لقد بدت هذه الظاهرة بمسند الخامس والعشرين من مايو ونحن ننقد خط التصال الثابت لتحرير رفاقنا من هذه الإيديولوجية الخاطئة ولهناهم من الانتقال من صفوف الطبقة العاملة وكيانها المستقل، ولكن علينا في نفس الوقت أن نكون حازمين أمام العناصر التي ترفض هدم المساعدة وأن تظهر صفوف حزبنا منهم.

« وقد تفسرنا الظروف للاشتراكية في مؤسسات غير حزبية خاصة في مرحلة الثورة الديمقراطية التي تلعب فيها البروليتاريا دوراً بارزاً. مثل هذه المشاركة قد تكون ضرورية كشر الدعوة للاشتراكية وسط الجماهير الديمقراطية غير الواعية، وقد يكون ذلك لمصلحة الفضال المشترك للاشتراكيين والديمقراطيين الثوريين ضد الثورة المضادة. ففي الحالة الأولى تصبح هذه المشاركة أداة لقبول افكارنا، أما في الحالة الثانية فهي تمثل ميثاق نضال لأحزاب أهداف ثورية محددة. وفي كلا الحالتين أيضاً فإن المساهمة في المؤسسات غير الحزبية لا تكون مقبولة إلا إذا روعي الاستقلال التام لحزب العمال والا إذا كان الحزب بكل يسيطر على أعضائه والتدبير ويوجههم في التحالفات والمجالس غير الحزبية.»

(المجلد العاشر - ف.١، فينيس)

في هذه القضية علينا أن نلخص أيضاً أن وجود الحزب الشيوعي وفعاليته يبدو مشكلة أمام السلطة الراهنة كما أن أقساماً منها تصر على

جذب الشيوعيين كفراد للعمل في بعض المؤسسات الرسمية من غير أن يعلم الحزب الشيوعي في هذا الأمر شيئاً. في رأيي أن هذا يعبر عن صراع إيديولوجي يستهدف استهداف عناصر من الشيوعيين في الاتجاه الفكري الديمقراطي الثوري ونقلهم من مواقع المركزية. في يد تلك الأقسام التي لا تسرى التعاون مع الطبقة العاملة والحزب الشيوعي كقوة مستقلة يمكن أن تستغل هذه العناصر من أجل تشويه الماركسية، من أجل نضيت الحزب الشيوعي وحله عملياً.

في هذا المضمار علينا أن نعي جيداً تجارب الديمقراطيين الثوريين في المنطقة العربية وخاصة ما جرى في الجمهورية العربية المتحدة وليس هذا أمراً مستغرباً على من يدرك الصراع الطبقي وتعديله خلال فترة الانتقال، على من يقر الاختلافات الإيديولوجية بين الشيوعية والديمقراطية الثورية (البرجوازية الصغيرة) والتناقضات التي تحدث في هذه الفترة.

علينا أن نرعى أيضاً في مستوى التحالف في الحكم ووظائف الدولة ما يلي: التكتسية الشيوعية تستهدف فتح المجال في طريق انجاز الثورة الديمقراطية وهي تتوسل بإشراكها في الحكم إلى وضع حركة الجماهير في مواقع متقدمة تناضل من فوقها من أجل انجاز مهام هذه الفترة. أن نظرية المنسك بمواقع السلطة دون العمل على تحويل هذه المواقع إلى أدوات لرفع الوعي بين الجماهير واستنهاض نشاطها والتقدم بشروعات بدوامة تستهدف انجاز الثورة الديمقراطية في بلدنا، نظرية خاطئة. نحن ننبسك بالاشتراك في الحكم بقدر ما يتيح ذلك من فرص حقيقية للنضال في هذه الاتجاه.

علينا أن نرعى في اشتراك الديمقراطيين في المناصب المختلفة طبيعة الفترة التي نعمل فيها وطبيعة التحالفات. نحن في فترة الثورة الديمقراطية وهذا يعني أن هناك قوى ديمقراطية تقدمية صاحبة مصلحة في انجاز هذه الثورة. لقد أقام الشيوعيون تحالفات قوية عبر صراع طويل مع العناصر الديمقراطية الثورية في مجالات مختلفة، ولهذا فأى استقرار بالمناصب الرسمية من قبل الشيوعيين خاطيء ومضر. وقد برز هذا بين أوساط من التفتين الشيوعيين وهناك من العناصر الديمقراطية من ينقد هذا هذا التصرف الخاطيء - علينا أن نتعاون مع العناصر الديمقراطية التي حربناها وثبتت على مواقعها - نتعاون معها في هذا الميدان ونسي ميدان العمل الشعبي أيضاً وأن نضع لهم الأبواب للعمل الرسمي الثمر.

هذه في رأيي القضايا الإيديولوجية الهامة المرتبطة بتكتيكاتنا في هذه الظروف. وسيكون هذا الاجتماع ناجحاً إذا:

١- أعلن بصراحة مصلحة الحركة الثورية في وحدة الحزب الشيوعي وصد كل الهجمات المهادنة إلى نضيتة.

٢- إذا توهده حول حد أدنى من التكتيكات وهو ما طرح في هذا التقرير في هذا الشأن حتى نستطيع مواصلة نضالنا العملي ونفوجه إلى تحمل مسؤولياتنا القليلة بين الجماهير..



كتب

## «اقتصاد سوريّة الحديث» في نظر كتاب التحريفية السوفياتية

# لماذا يعجز كاتب سوفياتي عن رؤية أزمة الرأسمالية في سوريا؟

البرجوازية الوطنية» و «بده مرحلة ديمقراطية وطنية» قراها: «ثلاث متوسطة ومقتسبون ثوريون»: (ص ٤٥). هذه الثقات الأخيرة يؤكد لنا المؤلف بصورة قاطعة أنها «أقرب إلى مصالح الجماهير الكادحة» أما لماذا هي «أقرب»؟ فإلاها - ببساطة - اضطلمت بمهمة «تطوير القطاع الحكومي على حساب رأس المال الخاص». لذلك ترى المؤلف يسهب في كتابه في عرض مراسيم التأميم التي صدرت بين عوام ٦١ - ٦٦ معتبراً إياها «بداية مرحلة جديدة في التطور الاقتصادي للبلاد يمكن أن يخلق في ظل الظروف المناسبة الشروط الأولية الضرورية لدفع سوريا في طريق الاشتراكية» (ص ٧٠).

لكن «الظروف المناسبة» و «الشروط الأولية الضرورية» ليست في النظر السوفياتي غير عوامل اقتصادية وتقنية بحتة لا دخل لها بمجمل علاقات الإنتاج السائدة: تقسيم العمل، علاقة المنتجين بوسائل الإنتاج، العمالة، سلطة الدولة والمصالح الطبقيّة التي تمثلها.. كلا أمور لا نطرح أية نتائج لدى المؤلف. فاستبعاد نقائهم من الطرح شرط ضروري لفتح «البرنامج الحكومي للتنمية الاقتصادية» بأوصاف شتى: «وطنية» «هامة»، «إيجابية» تسير «في طريق غير رأسمالي».. الخ.. في برنامج السبع سنوات ملاً الذي وضعته الدولة عام ١٩٥٥ والذي يلخص نوايا وأوهام البرجوازية السورية في «بناء نروع البناء التحتي» للاقتصاد السوري تحت تأثير توصيات بعض البنك الدولي الجديد على المنطقة، هذا البرنامج نفسه يقتضي المؤلف لتحديد أسباب عدم تنفيذه بذكر عدد من العوائق الفنية: الانقصار إلى الإدارة الإحصائية الجيدة، التقنى في الخبرة الاقتصادية، اضطراب الحياة السياسية في الواقع السوري... لكنه لا ينسى هنا الفيلق الماركسية فيؤكد دون أي تعديد: «والأهم من ذلك أن العوائق كانت وليدة التكوين الاجتماعي الاقتصادي ذاته» (ص ٨٠).

ما هي معالم هذا التكوين؟ لا إشارة! هذا التأكيد اللغوي على «التكوين الاجتماعي» يريد المؤلف أن يطل منه على استنتاج يحكه القياس الذي أرساه في الصفحات الأولى من الكتاب: فإذا كانت

علاقة الطبقات المسيطرة بهزيمة فلسطين عام ٤٨ - وفي سياق تأميم السويس وهرب الـ ٥٦. أن أزمة الطبقة الحاكمة كانت قد وصلت إلى أوجها عام ٥٨ بعد أن مورت بدأ من عام ٤٩ بعدد من أشكال الحكم: (بدأوا بالكثاتورية العسكرية: الحناوي، حسني الزعيم، الشيشكلي، وانتهاء بالصفقة البرلانية). لكن هذه الصفقة الأخيرة التي كان قد استقر عليها حكم البرجوازية حتى الآن لم تكن قادرة على ضبط تناقضات الطبقة المسيطرة ولا على قمع الحركة الوطنية - اقترت تأميم عدد من الشركات الأجنبية (وجود الميتين في البرلمان والحكومة) يعبر عن منحنى من أجل هذه الأزمة: استلام هذه الثقات للسلطة السياسية ودفع البرجوازية السورية للقيام بمهام التنمية الرأسمالية. هذا المنحنى كان ينطبق في أساسه مع السياسة التي كان يسير عليها حكم مصر آنذاك. لذلك مع إعلان الوحدة عام ٥٨ كانت هذه السياسة تأخذ مجراها في سوريا. وما تأسس المصرف الصناعي عام ٥٩ (والجسرة الاقتصادية عام ١٩٦٠ إلا أجراءاً يؤكدنا على طبيعة المهام البرجوازية التي اضطلمت بها سلطة الدولة في كل من مصر وسوريا يومذاك.

هذه المواقع التي لا مجال هنا للتفصيل فيها، لا تغير لدى المؤلف أي تساؤل حول طبيعة هذه المهام والدور الطبقي لسلطة الدولة. وذلك رغم إشارته لقول لوزيير الاقتصاد (القيسوني) أيام الوحدة بشرح فيه مهمة «المؤسسة الاقتصادية»: «أن مهمة المؤسسة الاقتصادية ليست تصفية القطاع الخاص، بل على العكس أن مهنها توسيع ميدان نشاط رأس المال» (ص ٤٤).

لكن هذا الفصل بين المهام البرجوازية للسلطة وبين جهاز السلطة نفسه كجهاز حيادي يأخذ طابعاً أكثر نفوراً في الكتاب عندما ينطرح المؤلف لحركة التأميم الواسعة والخطفين الخمسينين ابتداء من عام ٦١. لماذا بدأ التأميم يطل رس المال الخاص؟ ليس في جعبة المؤلف إلا قوائمه الإيديولوجية التحريفية، الفيلق «وضع القوى السياسية» (درجة احتداد الصراع الطبقي) «نهج السياسة الخارجية للحكومة» «علائقتها قبل كل شيء بالنظام الاشتراكي العالمي والاتحاد السوفياتي».. كلا مواد - نذل - وهذا وبلا أي تحديد - على «انتهاء

«وطنية» أية سياسة اقتصادية: هذا القياس هو مدى توطد القطاع الحكومي وتوسعه: «من الخطأ اعتبار نخيل الدولة في الحياة الاقتصادية قد ساعد كثيراً المصالح الاقتصادية المضيق للبرجوازية في سوريا.. لقد ارتبط تزايد نفوذ الدولة على المبيعات الاقتصادية بتوطيد استقلال البلاد الاقتصادي واتباع خط معاد للإمبريالية في السياسة الدولية» (ص ٣٦). هذا القياس يطبقه المؤلف على كل مراحل التاريخ السوري بعد الاستقلال: فالبرجوازية السورية «وطنية» في الخمسينات لأنها عن طريق تدخل الدولة اقترت تأميم عدد من الشركات الأجنبية (تأميم شركات الأرمواي - الكهرباء - خطوط الحديدية - الحد من صلاحيات المصارف الأجنبية... ص ٤٤).

وهو إذ لا ينطرق إلى أزمة الرأسمالية السورية عام ٥٨ التي آلت إلى قيام الوحدة المصرية - السورية وقوانين التأميم عام ٦١، يعتبر تخلي البرجوازية السورية عن سياسة التأميم تخلياً عن التقيام بمهام توطيد الاستقلال الوطني ويرى بالمقابل أن اتساع حركة التأميم من قبل «ثلاث اجتماعية متعددة من طبقات متوسطة ومتخلفة مع المثقفين الثوريين» «بداية مرحلة وطنية جديدة تتميز بقيام «تحالف ديمقراطي مضاد للبرجوازية» ومعاد للإمبريالية والقطاع» «يقود البلاد في طريق التقدم الاجتماعي والديمقراطية».

ينضج من الصفحات الأولى محاولة المؤلف تطبيق الترسيمات المبسطة السوفياتية على التاريخ السوري: أولاً ترسيمه سنائنية يسر بها دور البرجوازية «الوطنية» السورية، ثم ترسيمه خروشونية يسر بها بروز فئات جديدة من الطبقات المتوسطة معادية للبرجوازية. وفي كلا الحالتين يبدو واضعاً تعوير الواقع وفق أسلوب لا يملك من منهجية تحليل الصراع الطبقي سوى القليلة:

فالواقع أن البرجوازية السورية كانت تجعل كتابه هي تعيين أزمة الطريق الرأسمالي في بلد مختلف كسوريا يحمل في بناء الاقتصادية والاجتماعية أربنا استعماريًا واقطاعياً تقليداً أرسى قواعد من التخلف والتبعية أضحت بدورها تشكل عائقاً في طريق الانماء الرأسمالي. لذلك، إذ هو يسقط هذه القطة من تحليله، يحاول أن يرسي منذ البدء مقياساً يقيس به

صدر في العام الماضي عن «دار البعث للصحافة والنشر والتوزيع» كتاب بعنوان «اقتصاد سورية الحديثة» لأحد الاقتصاديين السوفيات ف.ب. فيكتوروف (أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي). لا يستحق الكتاب - وهو في أساس مضمونه عبارة عن عرض اقتصادي للتطورات الاقتصادية التي شهدتها سوريا بعد استقلالها السياسي - تعليقاً خاصاً لولا أنه لم يصدر عن إيديولوجية تحريفية حكمت مواضع التحليل والاستنتاج في الكتاب وهي ادعاء أن ثمة طريقاً «غير رأسمالي» تسير فيه التحولات الاقتصادية الحديثة في سوريا.

لن نتعرض في هذه المساهمة النقدية للأسس البنوية التي قام عليها التفسير السوفياتي لحركات التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة، بل ما تستهدفه هذه المحاولة هو الجواب على سؤال يرتبط بكيف يتم الربط بين المقدمات الرئيسة التي يسقطها المؤلف من التحليل الماركسي لكسي (الصورة) بين ما يقدم من معلومات عن الواقع وبين ما تقرضه الإيديولوجية من نتائج؟

### ١ - أزمة الرأسمالية في سوريا:

القطة المحورية التي يسقطها المؤلف من جعل كتابه هي تعيين أزمة الطريق الرأسمالي في بلد مختلف كسوريا يحمل في بناء الاقتصادية والاجتماعية أربنا استعماريًا واقطاعياً تقليداً أرسى قواعد من التخلف والتبعية أضحت بدورها تشكل عائقاً في طريق الانماء الرأسمالي. لذلك، إذ هو يسقط هذه القطة من تحليله، يحاول أن يرسي منذ البدء مقياساً يقيس به







## الأفق الأيديولوجي والطبقي لمحاولة الانقلاب في المغرب

## الانفجار وقع داخل التحالف الطبقي الحاكم

الرباط — خاص بـ « الحرية » :  
الازمة تكن في سياسة الارهاب  
والتنهؤر الاقتصادي :

« مات الملك تحيى الجمهورية  
.. لقد اطاح الجيش باسم  
الشعب بالملك الملكي وبدأ  
عهد جديد » .

شعار واحد رددته اذاعة  
الرباط طيلة تسع ساعات كاملة،  
اي المدة التي تمكن فيها  
الانقلابيون من السيطرة على  
الاذاعة المركزية .

كيف وقعت محاولة الانقلاب،  
ولماذا فشلت ، وما هو الاسبق  
الايديولوجي والطبقي للضباط  
الانقلابيين ؟

في جو اقتصادي متدهور واجتماعي خافق ،  
وتضاعف متزايد لعدد العاطلين الذين يبلغ  
عدهم بالحد المليوين ، وفي ظل الفقر المتف  
وعداة الضرائب التي تئن تحت وطئها  
القلاخون الفقراء بالبادية ، يقف الحكم الرجمي  
عاجزا عن تقديم اي حل ناجع للمشاكل  
الطورية التي يتخطى فيها الجميع المغربي ،  
ويزداد شراسة وحدا على الجماهير الكادحة  
كلما انطلقت ، رغم معارضة المحرفين القابيين  
والسياسيين ، في مظاهرات عنيفة للاحتجاج  
ضد الاستغلال والتهر الطبقي . اذ سقط في  
نهاية السنة المصرية وفي بداية السنة الحالية  
اكثر من عشرة ملايين تحت رصاص القوات  
الملكية ، وزج بعشرات من العمال داخل

السجون بسبب قيامهم بالاضراب دفاعا عن  
مطالبهم المشروعة .

وتضاعف القمع والمظالم الاجتماعي ، تعاقب  
رود الفعل في الاوساط الشعبية الاكثر  
بؤسا ، ويزداد حقدنا على النظام الرجمي  
القائم . ولم نعد الازمة الاقتصادية والتعليمية  
هي مصدر الاضطرابات الاجتماعية والقلق  
الشعبي الدائم فحسب ، بل تدخلت عوامل  
اخرى تجلت في التناقضات المصلحية والصراعات  
الذاتية بين ممثلي التحالف الطبقي الحاكم من  
وزراء وكبار الموظفين والضباط . وكثيرا ما  
تدخل الملك لجسم في الخلافات الناشئة بسبب  
الصراع على الصفقات التجارية والعمليات  
المصرفية التي تبشر على حساب الاقتصاد  
الوطني . ولم يعد يخاف على احد ان الدين  
الاجنبية على المغرب تبلغ مستالة مليار فرنك  
اي ما يعادل ثلث الدخل القومي ، في وقت  
تحتفظ فيه الابرالية الاميركية بغواصدها  
عسكرية هامة ، وتحتل اسبانيا مدينتي سبتة  
وميلية بشمال البلاد .

ولكل هذه الاسباب وغيرها كان ننظرنا حدوث  
صدام على مستوى التحالف الطبقي القائم  
بين الاقطاعية والبيروقراطية العسكرية والادارية  
والهوجوازية الكومبرادورية . لقد حاول الملك  
تغطي المشكلة بمحاولة الهروب الى الامام  
حينما أعلن ، قبل يوم واحد ، من محاولة  
الانقلاب ، ان مائة وثمانين الف من الملكيين  
الصغار تم اغلاؤهم من ناحية ضريبة سنوية  
قدرها عشرة دولارات . وشمل الاجراء ايضا  
حوالي خمسين الفا من التجار الصغار ،  
وكان الملك يهدف الى كسب تأييد البورجوازية

الصغيرة والمتوسطة ، ويخفف من حدة التوتر  
التي قد يكون مشجعا ومبررا لقيام جناح ضد  
اخر في التحالف الطبقي الحاكم .

## ضباط رجميون وجنود تقدميون

لكن طريق المراوغة والمقزق على العقائس  
الموسوعية هو بطبيعته طريق مسدود . فقد  
تحركت مجموعة من تلاميذ المدرسة العسكرية  
« باهر مومو » يبلغ عدد افرادها حوالي ألف  
وثمالة جندي ، ونوغلوا داخل قصر  
« الصخيرات » على بعد اربعين كيلو مترا من  
العاصمة ، وبمجرد خروج الضباط من القاعة  
المسجدة التي تناولوا فيها طعام الغداء ،  
بنمائية عبد ملال الملك ، اعطيت الاسراة  
الاولى لاطلاق الرصاص وسقط في الحين ستون  
شخصا بين قتل وجرح اغلبهم من الوزراء  
والضباط . وتويعت المطاردة في الحدائق المحيطة  
بالقصر الصيفي . وهرول الملك بجر جلبابه  
ليخفي في احدى البيوتات بعدما قام ضباط  
مقربون اليه بتفطية فراره ، مما ادى الى سقوط  
اربعة منهم قتلى ، وهم : الجنرال ادريس  
النيشي قائد الطيران ، الجنرال الغريابي ،  
الكولونيل سنيباد ، الكولونيل اوباريت . لم  
تنقطع الكائنات المهاتفة مع الخارج مما مكن  
الجنرال اوقثير من الاستفادة بفرق التدخل  
السريعة التي وصلت الى ميدان المعركة على  
متن الطائرات العمودية . ودأت الماركة من  
الكتابة زولا الى السابعة والنصف مساء .  
وانشاء الهجوم الاول ، استطاعت فرقة مسلحة  
ثانية ان تسيطر في مدينة الرباط على الاذاعة  
المركزية وبناءة وزارة الداخلية ، وبقيت ادارة  
البريد حرة ، ومهما الوكالة الرسمية  
للخبار . فالاذاعة تعلن مقتل الملك والوكالة  
الرسمية تكذب . وهنا تدخلت الابرالية  
الفرنسية لتوجه اجهزة الاعلام لصالحها دفاعا  
عن مصالحها ومن الحكم الملكي الذي يظنها .  
لم يتردد السفير الفرنسي في الفاء كلمة باذاعة  
فرنسية يقول فيها وبكل نحد : « ان الملك  
الحسين حي يرقى ، وهو يحكم وسيحكم . »  
وقلت اجهزة الاخبار الفرنسية من اهمية  
الاحداث الجارية بالمغرب في الوقت الذي تحرك  
فيه الضباط الفرنسيون داخل الجيش الملكي  
يسعدون للتدخل اذا ما دعت الضرورة الى  
ذلك . وظل الملك من داخل مخبئه على اتصال ،  
هاتفا ، بالسفيرين الفرنسي والاميركسي  
بالرباط .

لم يستطع الانقلابيون اضافة اي شيء الى  
الشعار الذي اذاعوه ، ورغم تآكدهم من نجاة  
الملك ، لم يقروا ، لحرفهم ، على توجيه  
ايذاء الى الشعب يخرج الى الشارع ويكتسح  
القصر ، مثلا ، لمساعدة عليهم كما حدث  
اثر انقلاب بغداد ضد الملكية . بل ان القيادات  
السياسية المهترئة عجزت بدورها عن القيام  
بأي عمل لتدعيم العدو الثانوي ضد العدو  
الرئيسي ، وظلت كلمة الناس تترج من وراء  
الاياع على ما يجري حولها وكأنه لا يعينها من  
قريب ولا من بعيد . بل واكثر من هذا فكان  
علل القاسي الذي يصنع المعارضة للحكم  
ويراس ما يسمى بـ « الكتلة الوطنية » اصيب

بجروح في بطنه لوجوده بين المدعومين لحفلة  
الغداء الروسية !  
وانتقلت الماركة من قصر « الصخيرات »  
الصيفي الى الرباط العاصمة حيث تولست  
عيارات نارية في باب الاداعة ادت الى سقوط  
مترجم المحاولة الانقلابية الجنرال محمد  
المجوح .

## من هم مترجمو الانقلاب ؟

فمن هم مترجمو الانقلاب وما هي انشاءاتهم :  
الاجتماعية والطبقية ؟  
ان الدبوح من مواليد قبيلة « كزناية »  
الواقعة على بعد خمسين كيلومترا من شمال  
مدينة « تازة » ، وهو من كبار ملاكي الاراضي  
في منطقة الريف ، وقدم خدماته الى جيش  
الاحتلال الفرنسي في حرب الهند الصينية ،  
وشغل مناصب هامة في نظام الملك بن عرفة  
الميل ، ووقف عام ١٩٦٢ ، ليتبرأ من مشاركته  
في محاولة الانقلاب ، واعلان النصر الملكي انذاك  
ان الكولونيل المجوح كان على اتصال  
بـ « القاترين » بهدف تبليغ الملك بمخططاتهم ،  
وبعد المحاكمة تمت ترقيةه الى رتبة جنرال .  
اما الجنرال « هو حسن » فهو ينتمي  
الى عائلة الاقطاعي الكبير « امهوق » بمنطقة  
« زايان » ، وقد اقترن الملك بابنة عمه ليضمن  
لهكمه مساندة قبائل الاطلس .  
وبعد ايضا الجنرالان الشلواطي ، وبوكرين ،  
من قدام المحاربين في الجيش الفرنسي ومن  
اصول اقطاعية ، وقد توليا حكم مملات وجدة  
والدار البيضاء وساهما ، قليلا او كثيرا ، في  
قمع وضرب حركات الجماهير ، وكانا يعتبران  
من اعمدة الحكم الملكي الاقطاعي . . .  
ليس هناك اذا سر غامض محيط بميلية  
الانقلاب الفاشلة . فهؤلاء الضباط معروفون  
على المستوى الشعبي بممارستهم القمع  
والاستغلال ضد الكادحين . ولذلك لم  
يستطيعوا ، امام ظلمهم ، الخادعة على  
الجماهير الشعبية ، ولم يصدوا بوجه القوات  
الملكية وبقي تلاميذ المدرسة العسكرية وحدهم ،  
بدون قيادة ، يواصلون المقاومة ، لان اغلبيتهم  
تتكون من الشباب المسيحيين والجنسين ،  
بالقوة ، في الجيش الملكي وذلك نتيجة نشاطهم  
التقدمي في صفوف الطلبة والحركة  
الجماهيرية .  
ولذا فان القيادات السياسية تتمثل  
مسؤولية تاريخية عندما تخلت عن مسؤولا  
الشباب الذين واجهوا القوات الملكية طيلة  
سنة عشرة ساعة ، ولم يستسلموا في اغلب  
الحالات الا بعد ان استنفدوا كل وسائل  
المقاومة .

وفي هذه الظروف التي تسببت فيها الطبقة  
العسكرية الفاشستية جميع السلطات الخنعية  
والعسكرية ، فان الجماهير القهورة ستمشى  
اياما اخرى حالكة السواد ، تستعيد بعدها  
كفافيتها ونضاليتها القاترين وحدها على  
سلوك طريق غير الطريق الانقلابي ، طريق  
الكفاح الثوري النظم المستند الى حرب التحرير  
الشعبية التي تجعل من النظرية الثورية ريشدها  
وسلاحها الايديولوجي الفعال .

## تمة التقديرات على قانون النقد والتسليف

ويشير تعديل المادة ١٠٨ الى ضبط  
وتسهيل في آن معا وذلك بنصه على ارتباط  
حسم او امتلاك السندات العامة « بمقتضيات  
الاستقرار التقدي » ويخلف تعديل سبابا على  
المادة ١٢٧ نصا جديدا : « ولا يحق لأي شخص  
يدير مصرفا أن يمارس أعمالا تجارية خاصة  
خارجة عن أعمال المصرف أو أن يكون عضوا  
في شركات اشخاص يترتب عليه ازاءها مسؤوليات  
غير محدودة . تطبق احكام هذه المادة على  
المصرف المركزي ايضا » . والنص يسمى الى  
تألي التلاميذات في بيع اسم شركات وشراؤها  
من مصارف باجاء من اداراتها التي تملك قسما  
من هذه الاسهم بحيث يؤدي ذلك الى اغلاسات  
وتخريف للسوق المالية في البلد كما تضاع ذلك  
من محاكمات مدراء المصارف الموضوعة عليها  
اليد . وبهذا الاتجاه يصب تعديل المادة ١٥٢ .  
واستفادتين تجربة انترا والمصارف الموضوعة  
عليها اليد كذلك كانت تعديلات المادتين ١٥٢  
و ١٦٢ لجهة الاملاك والمقارنات وتحديد  
شروط امتلاكها .

ولتأمين حركة اموال وتوظيفات افضل كان  
تعديل المادة ١٢٢ نحو اجبار المصارف  
الكنبانية على استثمار ٥ ملايين ليرة لبنانية في  
لبنان بدل ٣ ملايين كما في النص السابق .  
ويكتبل اشراف المصرف المركزي على  
الوضع المالي والصرفي في البلد في تعديل المادة  
١٧٤ الذي يسمح للمصرف المذكور بالتدخل  
المباشر في عمل المصارف وشروط تعاملها . . .  
امام هذا الوضع تحاول المصارف ان تتخلص  
من الحدود التي يفرضها عليها المصارف  
المركزية نحو ارباح لا تعيقها قوانين ولو كانت  
هذه القوانين لمصلحتها في النهاية ، انها هي  
في تصدي لتعديلات سابا تتهرب من المادتين  
١٥٢ و ١٥٣ وتعديلاتها بحيث يمكن لافضاء  
مجالس ادارة المصارف او لاقاربهم ان يتعنوا  
اعتمادات محددة بشروط تقل تشددا من  
تعديلات وزير المال . . . وبحيث يمكن للمصارف  
ان يتجاوز مجموع عناصر موجوداتها ٧٥ بالقة  
من اموالها الخاصة . . .

هكذا تجهد المصارف ما أمكثا لتتخلص من  
القيود التي يفرضها عليها القانون محاولة ان  
تكسر اغلب مواده لصالحها المباشرة دون أي  
اعتبارات اخرى .  
— يبقى موضوع المصارف الاجنبية التي  
تهين على الساحة المصرفية كونها تحتوي  
على اكبر المصارف الموجودة وفيها اكبر كمية من  
الودائع . . . ولسيطرتها على مصارف اخرى  
اما عن طريق الاسهم او التوظيفات فيها . . .  
والتعديلات لا تذكرها او تسمها بسوء . فهي  
ضمان استقرار الوضع وازدهاره ! انما  
تعرض تعديلات وزير المال لها في تقديس  
هامتين : الاولى ذكرناها حين تعرضنا للمادة  
١١٠ ، اما النقطة الثانية فهي في تعديل المادة  
١٢٢ حيث يتوجب رفع المبلغ الذي تخصصه  
المصارف الاجنبية في لبنان من ٢ ملايين الى ٥  
ملايين ليرة اي ان التعديل يكرر هنا ما نص  
عليه بالنسبة للمصارف اللبنانية .

ولكن جمعية المصارف يدفعها الحساس بعيدا  
اكثر من زبانة وزير المال فهي تريد في تعديلاتها  
للمادة ٧٦ التي ذكرناها سابا ان تجعل  
التوظيفات في المصارف الاجنبية غير خاضعة  
للاحتياط الاثني . . . وهذا ما لم ينص عليه تعديل  
الوزير لانه يعلم ان معظم المصارف اللبنانية  
نودع قسما من توظيفاتها في المصارف الاجنبية .  
وفي كل الاحوال يبقى للمصارف الاجنبية  
حصة الاسد في السوق اللبنانية .  
مفرقات واستنتاجات : لا هناك من  
خلافات اساسية بين تعديلات الفريقين . واذا

كانت المصارف ترضى بما تقدمه الدولة من  
تسهيلات وضمائم فان ذلك يشجعها يزيد من  
التهب . لذلك تتقدم بتعديلات للقوانين المالية  
معرضة لضربة الدخل طالبة من الدولة ان  
تعفيها من التصريح عن الاسهم والسندات فيها  
وان يكون ذلك من مسؤولية المكلف كي لا يفزع  
هذا الى المصارف الاجنبية . . . وعلى هذا  
قس .  
واذا كانت هذه التعديلات تأتي في اطار  
تدخل الدولة في الاقتصاد فانها تثير مسألة بنك  
الائماء الذي كثر اللغط حوله مؤخرا . وجميع  
يصرح هنا انه لا يقبل بهذا البنك اذا لم يكن  
للمصارف ٦٠ في المئة من اسهمه واذا لم يوضع  
تحت اشرافها . . بينما تضطرب الدولة بين  
اقتراحها بهذا الشأن كما تقفبت به في مشروع  
بنك الائماء وبين نص التعديلات على قانون  
النقد والتسليف فيما يخص مساهمة مصرف  
لبنان في « المؤسسات المالية والائمانية » .  
وتبدو هناك عدة قضايا لم تعط فيها جميعه  
المصارف رايها رغم انها تظلمها مباشرة ومنها  
رفع رأسمال المصارف من ٣ الى ٥ ملايين  
وانكاس التفعيل على عدد غير قليل من  
مصارف التفعيل من انتفاع السوق المالية  
وغناها في القمسينات . . .

ومن هذه القضايا النص الجديد الذي يطلب  
ان تكون « جميع اسم » « مصارف اللبنانية  
اسمية » . وما يمكن ان يعده عمدة المصارف  
اللبنانية خرقا لقانون سرية المصارف . .  
اما القضية الثالثة فالدور المستقل والمتعاظم  
البنك المركزي وبالتالي لاهيئته الحاسمة على  
الموضعين التقدي والتسليفي . . .

الى جانب هذه القضايا المهمة هناك على  
هاشي التعديلات الموضوعية موقف الدولة  
الضفي في الحياة الاقتصادية اللبنانية .  
ان الدولة غالبا ما زهدت انها مع الائماء  
الصناعي ، الذي يشكل قاعدة اقتصادية  
مستقلة للبلد . ولكن مواقف الدولة الفعلية  
تسير في اتجاه مخالف . وجميع تصرفاتها تؤكد  
ذلك . من موقعها في الهينات ومهمد المعلوم  
التطبيقية باتجاه تصفية الطلب وعدم ايجاد  
مجالات عمل للخريجين وفي قممها للحركة  
الطلبية التي تطالب بايجاد كليات تطبيق . وفي  
تظلمها للامن السياسي وسسبها وراء افتتاح عربي  
تجاري . سياسي ومفتربين سباح . ومودعين

. . ان اهتمامات الدولة جميعها حتى الان  
تجارية سباحية مصرفية . . ولا شيء يوحى  
بتوجه مختلف . وفي الصراع الذي دار بين  
التجار والصناعيين لم يكن هناك منها ما يشير  
الى انها تحب على الصناعيين . . وكل ما  
تقدمه الدولة لهؤلاء يحصلون عليه عبر علاقات  
سياسية . . فالطرف الاثني اقتصاديا (اصحاب  
المصارف والتجار . . .) هو الطرف المهين  
على سياسة الدولة الاقتصادية حتى اليوم .  
يضاف الى ذلك ان الحديث عن توظيفات  
متوسطة وطويلة الامد في هذه المرحلة لا يتعدى  
حديث الضيق التاجم عن أزمة التوظيف  
المصري . وان انتعاش الوضع المصري لا يلبث  
ان يعود به الى مجالات التوظيف القصيرة الامد  
والسرعة الردود محتاتيا مفاورة التوظيف  
الزراعي او الصناعي التي لا يمكن ان يلجا  
اليها الا كمكرا .

يبقى ان بقاء اقتصاد وطني مستقل ومتين  
وهن بالقوى صاحبة المصلحة في ذلك ، قوى  
هي خارج اصحاب المصارف والتجار وازلام  
الدولة . . . قوى تشكل عصبها طبقة عاملة  
صاعدة . تشكل محور حركة جماهيرية واسعة  
تضم الطلاب الوطنيين والعمال الزراعيين  
والفلاحين الفقراء . . . ورهن بوضع عربي  
نوري بالطبع .

## بيانات

## بيان المنظمات الطلابية العربية بدمشق

لطبيعة وجهود قوى الثورة في السودان فهم لا  
تشك في انه مدسوس عليها ومشبوه وهو بلا  
شك يؤدي بالجهود الرامية الى وحدة الصف  
العربي الى طريق مسدود . . . واعتقادنا انه  
دبر ورسم بحيث ينفذ بالشعب السوداني في  
الطريق الماكس تماما ، وتجاه القطيعة التامة  
مع اخوانه العرب ، وعليه نناشد قوى التقدم  
والحرية في الوطن العربي التصدي لهذا القهم  
الخاطيء وايقافه » .

« ان وحدة القوى التقدمية في السودان وفي  
كل بلد عربي واطلاق حريات العمل النقابي هي  
الضمانة الوحيدة لتنصار حركة التحرر العربي،  
وان التجربة العربية لغتية بالمواظع تجاه  
حالات العداء للشعبية وهي دائما لصالح

الاستعمار .  
ونحن اذ نطالب بايقاف الحملات غير المضبطة  
تجاه الحزب الشيوعي واليسار السوداني  
والاتحادات الطلابية والمالية والفلاحية  
والنسائية ، نطالب ايضا باطلاقراح المعتقلين  
بالسجون وتوثير المناخ اللازم من الحريات  
الديمقراطية لقوى الثورة للعمل من اجل  
تصحيح الاخطاء اليسارية الركنية في حق الشعب  
السوداني .

الاتحاد العام لطلبة فلسطين — دمشق  
الاتحاد العام لطلبة ليبيا — دمشق  
الاتحاد العام لطلاب السودان — دمشق  
كونفدرالية طلبة عمان والخليج العربي دمشق  
اتحاد طلبة اريتريا — فرع سوريا —  
الاتحاد الوطني لطلبة العراق — دمشق  
الاتحاد العام لطلبة اليمن — سوريا  
الاتحاد العام لطلبة الاردن — دمشق  
رابطة الطلاب اللبنانيين — دمشق

## بيان الشباب العربي الثوري بولاية واشنطن

الدبلوماسية ولا بالمفاوضات السياسية وانما  
بالعنف الثوري ، بالتصفيّة الكاملة للعدو  
الطبقي التمثيل بالقطاعية والبيروقراطية  
الكبيرادورية . ان تصفية هذا العدو الطبقي  
هو مطلب جماهيري لا يمكن التخلي عنه مهما  
كان الممن .

وبينما الرجعية الريفية تنفذ مخطط اسياها  
الامبرياليين ، تقوم الرجعية المغربية المميلة  
بنفيذ نفس المخطط الامبريالي ضد الحركة  
الوطنية في المغرب . فالاعتقالات الجماعية  
وتصفب الشائق للناضلين هما شغل الرجعية  
المشاغل . ان الرجعية المغربية وهي تشن  
حملات القمع والارهاب ضد الحركة الوطنية  
تنسى ان هذه الحملات لن تلحق في وقف المد  
الثوري في المغرب ، بل على العكس سوف  
تزيد المتاضلين ثقة بحتمية النصر على الرجعية  
المميلة .

هذا ما يحدث في الاردن والمغرب ، اما ما  
يحدث في السودان فهو يتخذ شكلا مختلفا .  
فبينما الرجعية في كل من الاردن والمغرب هي  
التي تقوم بالتصفية الجسدية للقوى الثورية ،  
يقوم ادعاء التقدمية واصحاب الشعارات  
الجوفا بعمليّة الإبادة ! وضد من ؟ ضد من  
عرفت فهم الجماهير الكادحة الايمان الحقيقي  
بقضاياها القتضالية . ان اعدام زعماء الحزب  
الشيوعي والحريضات الحادقة ضد اعضاء  
الحزب الطليعي المتاضل ان تريد الجماهير  
الكادحة الا نة به ، لانه المثل الشرعي  
لصالحها الاساسية .

اننا نناشد جميع القوى الثورية في الوطن  
العربي وفي العالم بالوقوف الى جانب رفاقنا  
المعتقلين في سجون واقبية الاردن والمغرب  
والسودان والعمل على وقف المجازر الرهيبة .

## اصدرت المنظمات الطلابية العربية بدمشق بيانا مشتركا حول أحداث السودان جاء فيه:

« نحن اذ نستنكر بشدة أسلوب التصفيات  
الدموية الذي اختاره حكام السودان ضد  
خيرة ابناء الشعب السوداني فاننا ايضا ننظر  
بحق واسبى بليقين لاغتبال المتاضل عبدالمخالق  
محجوب والمتاضل الشفيخ احمد الشيخ وجوزيف  
فرنق ابن جنوب السودان » .  
« اننا لا نشك البتة في ان انتهاج سياسة  
القمع الدموي والاغتبال ضد قوى الثورة  
المنظمة واغرادها لا يخدم الا مصلحة الاستعمار  
والرجعية العربية وهو بالتالي ضربة نكراء  
لعلاقات الصداقة مع دول المعسكر الاشتراكي  
واعلان عدائي نحن في غنى عن مضاعفاته فسي  
وقت تشنّد فيه الهجمة العدائية الاستعمارية  
وتزداد فيه اهمية التحالف مع قوى التحرر  
والاشتراكية وعليه فان الحملة غير المضبطة  
رافقت هذه الهجمة الشريرة والتي ناصبت العداء  
للحزب الشيوعي السوداني وكل قوى اليسار  
القائمة في البلاد والتي حلت بموجبها مجسـل  
الاتحادات والهيئات الثقافية في السودان وهي  
في اعتقادنا حملة قيت من فوق وهي بعيدة كل  
البعد عن ادنى تصور لواقع الشعب السوداني  
الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ولتأريخ  
القتال من اجل التحرر والثورة الديمقراطية  
في البلاد » .

« ونحن اذ نذكر بذلك نذكر ان يركب البعض  
القوم المغلوط ، القاتل بان الحملة القاتمية  
بالسودان في لصالح الوحدة العربية وضد  
اعدائها ، من شيوعيين ومنظمات ثقافية  
واحزاب يسار . ونقول ان القهم المغلوط

## واصدر الشباب العربي الثوري في ولاية واشنطن بيانا حول أحداث السودان أيضا جاء فيه :

ان الماذبح الدموية التي تجري الان ضد  
الرفاق في السودان على ايدي ادعاء التقدمية،  
لا يمكن عزلها عما يجري في الوطن العربي ولا  
سبيا في الاردن ، والمغرب . انها جزء من مخطط  
امبريالي صهيوني رجعي لضرب حركة التحرر  
الوطني العربي ، وفي مقدمتها الثورة  
الفلسطينية والحزب الشيوعي السوداني  
والحركة الوطنية في المغرب .  
ان الاخطبوط الثلاثي — الامبريالية  
والصهيونية والرجعية العربية — يدرك انه  
ان يستطع فرض الحلول الاستسلامية — التي  
تعني في نهاية المطاف تصفية القضية الفلسطينية  
— ما لم يقضى على المقاومة . كما يعلم انه  
لن يكون في وسعه تثبيت وجوده واستمراره في  
استغلال الثروات العربية والجماهير الكادحة  
ما لم يتسن له سحق حركة التحرر الوطني  
العربية .

طبقا لهذا المخطط الامبريالي ، تحركت جميع  
العناصر الرجعية الفاشستية وادعاء التقدمية  
لضرب القوى الثورية على امتداد الوطن  
العربي ، واولى هذه العناصر الرجعية التي  
شرعت في تنفيذ هذا المخطط المقر ، الرجعية  
الاردنية التي ابتدائه بذابح ايلول الاحمر  
الدولة . . . قوى تشكل عصبها طبقة عاملة  
صاعدة . تشكل محور حركة جماهيرية واسعة  
تضم الطلاب الوطنيين والعمال الزراعيين  
والفلاحين الفقراء . . . ورهن بوضع عربي  
نوري بالطبع .  
ان قضايا القتضال والثورة لا تحل بالطسوق





ملاحظات حول تقرير عبد الخالق محجوب

المؤتمر التداولي

لماذا استطاع الحزب

الشيوعي السوداني وحده

أن يطرح مسألة قيادة

المرحلة الوطنية الديمقراطية



بعد التوقيع على مشروع دستور الاتحاد

الاتحاد اللاوحدوي :

أمن مشترك وأداة فتمع للحركة الجماهيرية



حلف النفطابات والدولة ؟

من قمة القذافي الخماسية إلى قمة فيصل - السادات الثنائية :  
« دعم » المقاومة « بأوراق العمل » والوساطات

كلمة

على بقايا وجود عسكري للمقاومة ، وإن أحدا لن يتحرك إذا ما نفذت الخطة ضد الفدائيين في أحرار جرش وعجلون .

هل يعني ذلك كله أن الانظمة انغرية - رجعية كانت أم « تقدمية » - هي في النهاية نظام واحد على صعيد الموقف من المقاومة الفلسطينية ؟ - ضمن حدود معينة ... نعم ! فالانظمة كلها - من القاهرة الى الرياض مروراً بعمان - نجمنها مصلحة مشتركة في تصفية المقاومة من حيث هي وجود سياسي جماهيري مستقل ، فلسطيني وعربي ، ومن حيث هي كفاخ شعبي مسلح يشكل امكانية نقض ثوري لنهج التسوية مع الامبريالية واسرائيل .

الا أنه بين النظام الاردني وأنظمة الاتحاد الثلاثي - و « الميثاق » قبله - ينضى تناقض جزئي هو الذي كان وما يزال يدفع هذه الأخيرة ، رغم ضلوعها بالتصفية ، الى التلويح « بالتدخل » بعد كل ضربة تتلقاها المقاومة في الاردن وبعد أن تكون الضربة قد بلغت كامل مداها بالطبع .

واساس هذا التناقض بين الطرفين لا يتعدى اختلاف جواب كل منهما على السؤال التالي : من يقطع ثيرة تصفية المقاومة كحركة جماهيرية مستقلة وتكون مادي مسلح ؟

- النظام الاردني يريد التصفية الفناء سياسيا كاملا للمقاومة بحيث تعود كلها الى حظيرة « رعايا العرش » بنطق الملك باسمها حرا من أي قيد ويساوم بها لحسابه في سوق العمل السلمي .

- بينما الانظمة الأخرى تريد للتصفية أن تنف عند حدود الاحتفاظ « باستقلال سياسي » نسبي للمقاومة تجاه النظام الاردني ، على أن يكون التحاق العمل الفدائي بنهج تلك الانظمة - من مواقع الضعف الشعبي والعسكري التي انتهى اليها - هو الوجه الآخر ، أو الحقيقي ، « لاستقلاله السياسي » النسبي . فانظمة « الاتحاد » تريد هي بدورها استعادة المقاومة الى الحظيرة بحيث تستعملها ليس فقط لضبط الملك حسين بل وللمساومة أيضا « لحسابها » وعلى حسابها في سوق العمل السلمي تحت راية التلويح بالدولة الفلسطينية .

ومن هنا « سارعت » انظمة الاتحاد بعد أن تمت الجزرة الأخيرة بكامل فصولها ، الى عقد مؤتمر القمة الخماسية تحت ضجيج طبول التهديد « بالتدخل » عندما وجدت أن الملك حسين يريد قطف كل ثمار التصفية لحسابه ، ولحسابه فقط .

ولقد فضح الشكل الذي « تم » فيه « التدخل » الموعود حقيقة أهدافه .

بعد أن كانت سوريا قد حوزت اسلحة الفدائيين فسي اللاتية وجهت تحركاتهم على الحدود مع الاردن ( وكان العمل الفدائي في الجولان قد انفي قبل ذلك بدة ) انتهى مؤتمر القمة الخماسية الى اتفاق على إعادة فتح الحدود أمام المقاومة نسبيا بحيث تمكن من اختراق بعض الحصار الضروب على القاتلين في شمال الاردن ، وبحيث يشكل ذلك وسيلة ضغط سياسي ولو محدود على حكام عمان .

لكن النظام الهاشمي رد على ذلك بعنف : - عسكريا بفتح جبهة قتال واسعة مع الجيش السعودي سرعان ما أوقفها مساعي وتنازع ضباط الأركان المصريين المتقنين بين القاهرة وميضق . - وسياسيا بفتح ملف مؤتمر القمة المتعقد بترابلس في

من القمة الخماسية التي انعقدت في طرابلس تحت شعار « نجدة المقاومة » الى القمة الثانية التي شهدتها جده أخيرا بين فيصل والسادات تحت شعار « الوساطة بين المقاومة والنظام الاردني » ، تنص مرة أخرى حقيقة المواقف التي تتحرك على قاعدتها انظمة الاتحاد الثلاثي في تعاملها مع المقاومة الفلسطينية .

ولندا بما هو قبل مؤتمر قمة طرابلس .

لماذا تركوا الجزيرة ضد الفدائيين في الاردن تتم ثم « تدخلوا » ؟

لم يكن الامر مجرد صفقة « بالتدخل » في غير موقعه الجدي وبعد ثورات الاوان ، ظاهرة تكررت أكثر من مرة وهي تتصل في الاساس بالحدود التي مارست ضمتها انظمة الاتحاد الثلاثي - وقبلها ميثاق طرابلس - ما نسميه « دعمها » للمقاومة .

ان أقصى ما تستطيع تلك الانظمة أن تصل اليه في مجال « الدعم » هو استعمالها المقاومة الفلسطينية وسيلة ضغط سياسي على طرف اسرائيلي - امريكي ماض في تصليه تجاه احتمالات الحل السلمي ، واداة ضبط لنظام أردني يخشى المحور الثلاثي - ومصر في مقدمته - من افلاته خارج « الصف العربي » وانهاجه طريق التسوية المتألمة مع اسرائيل .

وكي تكون لذلك الانظمة حريتها الكاملة في استعمال المقاومة سياسيا في السياق الذي تريد ، فإن الامر يقتضي استعمال الحركة الوطنية الفلسطينية والحقا بالوجهة التي يشكل الحل السلمي نهايتها . ومن هنا فإن اصناف المقاومة يؤلف شرطا لا غنى عنه لنجاح سياسة الانكسار . فالطوبى لمقاومة لا يكون لها من وجودها المادي الفعلي - العسكري والسياسي الجماهيري - سند ويصبح كل السند الذي يتكبر اليه هو الانظمة أولا وأخرا . هذا الامر هو الذي كان يحدد دائما - لدى كل الصدامات التي انفجرت بين المقاومة والنظام الاردني - موعد « التدخل » من جانب انظمة « الميثاق » ، وشكله .

قبل « التدخل » كان هناك دائما ضلوع - بالصمت أو بالتواطؤ أو بالتشجيع - في كل عمليات التصفية التي نفذها النظام الاردني على مراحل . بل أن هذا الأخير لم يقدم يوما على ضرب المقاومة الا ضمن أوضاع عربية كانت تنير له دائما شارة الضوء الأخضر - وعودة سريعة الى اطرار الجزيرة ابول تغلبة بان نوضح هذه الحقيقة بجلاد . فهل يمكن أن نصل بين ما دار في مؤتمر القمة المتعقد في طرابلس خلال حزيران ١٩٧٠ بحضور الملك حسين ، وبين ما أقدم عليه هذا الأخير في ابول من السنة نفسها ؟ لقد نشرت صحافة النظام الهاشمي مؤخرا جزاء من محاضر ذلك المؤتمر ولم يستطع أي من « الاقطاب » المنعيين أن يبادر الى تكذيبها . ومن الحاضر يتضح - وهي معلومة كانت معروفة سابقا واشارت اليها « الحرية » في حينها - أن الانظمة المتبقية كانت تتساوى في عدائها للمقاومة جميعا . بل أن الامر تعدى ذلك الى حد تحريض الملك حسين على « أن ينصرف بما يراه مناسباً » . فقد كان اهتمام الجميع منصرا اذذاك لغرض مشروع روجرز على الجماهير العربية ، وهو امر لم يكن ليم الا على جنة المقاومة الفلسطينية . لذلك كانت ابول - الملك تمة طيمنية لحزبان - الانظمة .

وفي الجزيرة الأخيرة تكرر للسباق نفسه . لم يقدم النظام الاردني على ما أقدم عليه الا بعد أن تأكد له أن مصر - ومعه كل الحلفاء - معنية بمصالحته أكثر مما هي معنية بالحفاظ

« الحرية »